E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/101/Add.2
23 February 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الطفل

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال، السيدة أوفيليا كالسيتاس - سانتوس

إضافة

تقرير من بعثة المقررة الخاصة إلى المكسيك لبحث مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال
(١٠-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٨	٤
أولا - الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في مدينة كبرى: حالة مكسيكو سيتي	٩ - ٥٨	٥
ألف - الأسباب والخصائص	٩ - ١٩	٥
باء - الإطار القانوني	٢٠ - ٣٠	٨
جيم - برامج الحكومة	٣١ - ٤٤	١٠

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
أولا (تابع)	دال - نظام القضاء الجنائي	٤٥ - ٥١	١٣
	هاء - المنظمات غير الحكومية	٥٢ - ٥٨	١٤
ثانيا -	الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في منطقة مينائية صناعية: خالابا وبويرتو دي فيراكروس	٥٩ - ٧٤	١٦
	ألف - الأسباب والخصائص	٥٩ - ٦٢	١٦
	باء - الإطار القانوني		١٧٦٣
	جيم - البرامج الحكومية	٦٤ - ٦٧	١٧
	دال - النظام القضائي الجنائي	٦٨ - ٧١	١٨
	هاء - المنظمات غير الحكومية	٧٢ - ٧٤	١٩
ثالثا -	آثار السياحة على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال: كانكون، كوينتانا رو	٧٥ - ٩٤	٢٠
	ألف - الأسباب والخصائص	٧٥ - ٨١	٢٠
	باء - الإطار القانوني		١٨٢
	جيم - البرامج الحكومية	٨٣ - ٨٩	٢١
	دال - نظام القضاء الجنائي	٩٠ - ٩٢	٢٣
	هاء - المنظمات غير الحكومية	٩٣ - ٩٤	٢٣
رابعا -	الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في مناطق الحدود: سيوداد خواريس وتيخوانا	٩٥ - ١٢٦	٢٤
	ألف - الأسباب والخصائص	٩٥ - ١٠٠	٢٤
	باء - الإطار القانوني		١٠١- ١٠٢
			٢٦
	جيم - البرامج الحكومية	١٠٣- ١٠٩	٢٦
	دال - نظام القضاء الجنائي	١١٠- ١١٥	٢٨
	هاء - المنظمات غير الحكومية	١١٦- ١٢٦	٢٩
خامسا-	تحليل مقارن	١٢٧- ١٣٩	٣٢
	ألف - حالة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال	١٢٨- ١٣١	٣٢

باء - الأحكام القانونية ١٣٢ ٣٣

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
خامسا -	جيم - العمل الحكومي	١٣٣- ١٣٦	٣٣
(تابع)	دال - دور جهاز القضاء الجنائي	١٣٧- ١٣٨	٣٤
	هاء - دور المنظمات غير الحكومية	١٣٩	٣٥
سادسا -	الاستنتاجات والتوصيات	١٤٠- ١٤٢	٣٥
	ألف - حكومة المكسيك	١٤٠- ١٤١	٣٥
	باء - المنظمات غير الحكومية	١٤٢	٣٧

المرفق

قائمة مختارة بأسماء الأشخاص/المنظمات الذين التقت بهم المقررة الخاصة أثناء بعثتها ٣٩

مقدمة

١- بناء على دعوة حكومة المكسيك، قامت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال بزيارة مكسيكو سيتي وبويرتو دي فيراكروس وخالابا وكانكون وسيوداد خوارس وتيخوانا في الفترة من ١٠ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لدراسة مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في المكسيك.

٢- وتود المقررة الخاصة أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها لما قدمته لها حكومة المكسيك من تعاون ومساعدة وبخاصة الجهاز الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، مما مكّنها من الالتقاء بممثلي قطاعات حكومية وغير حكومية ذات صلة من المجتمع في جميع الأماكن التي قامت بزيارتها والحصول على المعلومات والوثائق اللازمة كي تتمكن من تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان بطريقة موضوعية ومحايدة.

٣- وتشكر المقررة الخاصة بحرارة السيد ميشيل أيالا ودستوك، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيه على ما قاموا به من أعمال لضمان نجاح البعثة من الناحيتين اللوجستية والموضوعية. والمقررة الخاصة ممتنة أيضاً لما قدمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في المكسيك من معلومات ووثائق ومساعدة في إعداد بعثتها وفي القيام بها. وأخيراً تود المقررة الخاصة أن تعرب عن تقديرها لكفاءة مركز الإعلام التابع للأمم المتحدة في المكسيك فيما قام به من تنسيق مع وسائل الإعلام أثناء زيارتها.

٤- وقد التقت المقررة الخاصة أثناء بعثتها بوزير الخارجية، وبمسؤولين رفيعي المستوى من مكاتب المدعين العامين للحكومة على مستوى الولايات والجهاز الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ووزارة السياحة ومكتب المدعي العام، كما اجتمعت بممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعدة لجان تابعة لحقوق الإنسان تابعة للولاية وكذلك مع الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين. واجتمعت أيضاً بممثلي اليونيسيف وغيرها من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية بالأطفال وكذلك مع السلطات القنصلية المكسيكية في سان دياغو، كاليفورنيا.

٥- وأجرت المقررة الخاصة تحقيقاً موقعياً أثناء الليل لجميع الأماكن التي قامت بزيارتها تقريباً كي تلاحظ بنفسها حالة الأطفال في الشوارع والحانات والملاهي الليلية. وأتيحت لها أيضاً فرصة زيارة عدد من دور الأطفال للالتقاء بالأطفال ضحايا الاستغلال والإيذاء.

٦- وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بأسماء أشخاص مختارين ومنظمات مختارة التقت بهم المقررة الخاصة أثناء بعثتها.

٧- واختارت المقررة الخاصة زيارة مكسيكو سيتي لدراسة مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في أربع أنحاء مختلفة هي: في عاصمة كبيرة مثل مكسيكو سيتي؛ وفي المنطقة الصناعية لميناء بويرتو دي فيراكروس وخالابا؛ وفي منتجع كانكون الساحلي؛ وفي مناطق الحدود المشتركة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما مناطق سيوداد خوارس وتيخوانا. وتأسف المقررة الخاصة أنها لم تستطع، نظراً للكوارث التي سببتها الأعاصير الهوجاء في أكابولكو، أن تدرج أكابولكو في زيارتها. وبالإضافة إلى ذلك،

أبدت المقررة الخاصة اهتمامها بمعرفة المبادرات التي اتُخذت من قبل في المكسيك، سواء من جانب الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أو المنظمات غير الحكومية للتصدي لهذه المشاكل.

٨- وفي هذا التقرير تُدرس النتائج ذات الصلة بكل حالة على حدة، نظراً لأنه رغم كون أسباب الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال متماثلة في معظم الأماكن، إلا أن الخصائص المميزة للظاهرة فضلاً عن استجابة حكومات الولايات والمجتمع المدني لها يمكن أن تتباين تبايناً كبيراً. وفي الوقت نفسه، عقدت مقارنة تحليلية بين مختلف الحالات من أجل تحديد استراتيجيات وتقديم توصيات يمكن تطويعها بحيث تتوافق مع مختلف البيئات في جميع أنحاء المكسيك.

أولاً - الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في مدينة كبرى: حالة مكسيكو سيتي

ألف - الأسباب والخصائص

٩- تعتبر مكسيكو سيتي التي يبلغ عدد سكانها قرابة ٢٠ مليون نسمة أثناء النهار، بمن فيهم ٨ ملايين من الغداة الرواحين العاملين في المدينة، واحدة من أكبر المدن في العالم. من هنا فإن انتشار أطفال الشوارع في عاصمة كبرى من هذا القبيل أمر غير مستغرب فحسب بل إنه واضح للغاية. وطبقاً للاحصاءات الرسمية يوجد نحو ٣٧٠ ١٣ طفلاً من أطفال الشوارع، من بينهم ٢١٠ ٤ فتيات في الاقليم الاتحادي، غير أن المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بأطفال الشوارع تقدر أن الرقم يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ و٠٠٠ ٢٥ طفل. ويقدَّر أيضاً أن ٩٠ في المائة من أطفال الشوارع في مكسيكو سيتي كانوا ضحايا للاعتداء الجنسي في مرحلة ما من مراحل حياتهم في الشوارع.

١٠- ويتجمع أطفال الشوارع الذين يتعاطون البغاء في منطقة سوق لا مرسيد داخل المدينة (Delegación Cuauthémoc)، وفي المحطة النهائية للأوتوبيس في "سنترال ديل نورتي" وفي محطتين للمترو هما أوبزرفاتوريو وأنديوس فيرديس. وتفيد التقارير أنه قد لوحظت منذ عام ١٩٩٤ زيادة في بغاء الأطفال في مكسيكو سيتي، ولا سيما في تورط الفتيات الصغيرات القادمات من خارج الاقليم الاتحادي مثل تلكسالا وأواخاكا وشيباس وبويبلا وفيراكروس. ولا يأتي من الولايات الشمالية إلى مكسيكو سيتي سوى عدد ضئيل جداً من الفتيات. ولا يستغرب أن يرد ذكر الظروف الاجتماعية السيئة والبطالة وانعدام فرص التعليم باعتبارها الأسباب الرئيسية لنزوح الفتيات الصغيرات غير المتزوجات من المناطق الريفية إلى الحضر. وينتمي معظم أولاد الشوارع الذين يعيشون في الاقليم الاتحادي إلى ولايات أخرى مثل هيدالجو وكويريتارو وميشوا كان وغويريرو.

١١- وتسافر معظم الفتيات إلى الاقليم الاتحادي بحثاً عن عمل وينتهي بهم المطاف إلى الشوارع دون مال ولا سكن. وفي حالات كثيرة تكون الفتيات قد هربن من حالة عنف أسري، ويتعرضن للاستغلال من جانب القوادين أو الوسطاء فور وصولهم إلى المدينة الكبيرة حيث لا يعرفون أي شخص فيها. وجاء ذكر باسيليكا دي غوادالوبي أو لا الميدا أو شابولتيبيك بارك ولا فيلا على سبيل المثال باعتبارها أماكن من المعروف أن المستغلين (galanes) يقومون فيها بأول اتصال مع القصّر النازحين الجدد. وتغوى فتيات أخريات

بالهرب من أسرهن - أحياناً بمباركة الأسرة - من جانب وسيط (padrote) أو "خليل" أو "زوج" منتظر، الذي يعد الفتاة بإيجاد عمل لها في المدينة ويقرضها في أغلب الأحيان مبلغاً ضخماً من المال كي تقيم علاقة مستقلة وقد تصل ديون الفتاة في النهاية إلى مبالغ ضخمة جداً إلى حد يضطرها إلى الاشتغال بالبغاء لحساب "زوجها" أو "خليلها" السابق الذي يصبح بعدئذ قوادها. وفي هذه الحالات يزداد الاستغلال الجسدي والجنسي تفاقماً باستغلال مشاعر الفتاة الصغيرة من الناحيتين العاطفية والنفسية.

١٢- وكما لاحظ الجهاز الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة يعتبر تفكك أواصر الأسرة وعدم قدرة الأسر على رعاية أفرادها من الأسباب الرئيسية لهرب الأطفال من منازلهم وكذلك هجر الأطفال. كما أن العنف الأسري وتعاطي المواد عاملان يزيدان من تفاقم تغيّر القيم والقواعد الاخلاقية - الاجتماعية التي لا تعترف بأن ظروف قلة الدخل هي السبب الرئيسي للتعرض للاستغلال الجنسي. والواقع أنه يبدو أن القيم الأسرية أقل تعرضاً للانهيار بالنسبة للأسر المنخفضة الدخل مقارنة بالأسر المتمدينة والثرية. وسيقت أيضاً زيادة معدلات الحمل في صفوف المراهقات والمواقف الاجتماعية التي تنفر من هذه الظاهرة أيضاً بوصفها أسباباً لدفع الفتيات الصغيرات إلى البغاء.

١٣- وتتاح لبعض الفتيات فرصة العمل في الحانات والمطاعم وهو عمل تكمن وراءه في أغلب الأحيان خدمات أخرى يمكن تقديمها حسب طلب العميل. وترسل بعض الفتيات اللائي يتعاطين البغاء بالفعل بعض المال إلى أسرهن في الوطن لاستكمال دخل الأسرة أو لدفع تكاليف تعليم أحد الأقرباء الأصغر سناً. وتُستغل بنات الشوارع اللائي يتعاطين البغاء في أغلب الأحيان ليس فحسب من جانب القوادين بل وأيضاً من جانب رجال الشرطة وأصحاب المطاعم والمقاهي (lonchierias) فضلاً عن الموظفين الإداريين المحليين الذين يطلبون "أجر الحماية".

١٤- وفيما يخص الفتيات دون ١٢ سنة من العمر، فقد لوحظ أن معظمهن يقمن في الاقليم الاتحادي في الشوارع بعد أن هربن من منازلهن أو بعد أن هجرتهن أسرهن دون أي قصد أو نية تعاطي البغاء. ونتيجة لمعيشتهن في الشوارع حيث يتعرضن لممارسة الجنس في وقت مبكر وحالات الحمل في سن المراهقة وسهولة الحصول على المخدرات يتورطن لأول مرة في "ممارسة الجنس من أجل البقاء" وقد يصبحن في وقت لاحق ضحايا للاستغلال الجنسي التجاري.

١٥- ولوحظت أيضاً ظاهرة بغاء الصبيان أيضاً في الاقليم الاتحادي ولكن ليس إلى حد كبير كما هو الشأن بالنسبة للفتيات. بيد أنه لوحظ أن الصبيان يمارسون الجنس على الأرجح لقاء الغذاء أو المخدرات أو مقابل مكان للنوم لا من أجل الحصول على المال. وفي الاقليم الاتحادي من المعروف بوجه عام أن أولاد الشوارع والزبائن اللواطيين أو مشتهي الأطفال الذين يبحثون عن صبيان صغار لممارسة الجنس يتجمعون في العادة في منطقة غاريبالدي. وأفادت منظمة غير حكومية أيضاً أن أولاد الشوارع الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة قد شوهدوا عند نواصي شوارع معينة في ساعات مبكرة من الصباح حيث تتوقف سيارات ليموزين خاصة عن السير وتلتقط الأولاد وتمضي في طريقها. بيد أنه من الصعب جداً معرفة ما الذي يحدث بالفعل إذ أن الصبيان يرفضون التحدث عن تجاربهم بسبب الخوف أو الخجل. ومن الخصائص الأخرى لصبيان الشوارع مقارنة بالفتيات قدرتهم على البقاء والطريقة التي يمكن أن يسافروا بها إلى جميع أنحاء البلد سعياً وراء المغامرة. ويعتبر هذا التنقل إحدى العقبات الرئيسية التي تمنع القائمين على رعاية الأطفال من إدراج صبيان الشوارع في برامجهم للدعم لفترات زمنية أطول.

١٦- وكان من أشمل الدراسات المتعلقة بالاستغلال الجنسي التجاري في المكسيك والتي اطلعت عليها المقررة الخاصة دراسة عن بغاء الأحداث في لا مرسيد، مكسيكو سيتي، اضطلعت بها في عام ١٩٩٠ منظمة غير حكومية هي آفاق التنمية الشاملة وقامت بتمويلها لجنة حقوق الإنسان للاقليم الاتحادي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ويقدَّر أن نسبة تربو على ٥٠ في المائة من الإناث اللائي يتعاطين البغاء في هذا الاقليم من القصّر، وتتراوح أعمار أغلبيتهن بين ١٥ و١٦ سنة.

١٧- وأتيحت للمقررة الخاصة خلال جولتها الليلية في حي لا مرسيد فرصة إجراء حوار مع قائدات نقابة المشتغلات بحرفة البغاء وهي جماعة تتألف من قرابة ٣٠٠ امرأة من البغايا اللائي يمارسن الجنس لأغراض تجارية في الاقليم واللائي نظمن أنفسهن في مسعى لزيادة سلامتهن الشخصية. وعندما سألتهن المقررة الخاصة عن أشد المخاطر التي يتعرضن لها في عملهن أجبن بقولهن "في كل مرة نذهب فيها مع أحد الزبائن لا نعرف مطلقاً ما إذا كنا سنعود أحياء". (مقابلة أجريت مع نانسي غونزالو فرغاس، قائدة نقابية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧). وأنكرت قائدات النقابة انضمام أي قاصر في عضوية جمعيتهن ومع ذلك فقط اعترفن باحتمال وجود قصّر في جماعات أخرى. وتبيّن بوضوح امتعاضهن من أن القاصرات يحصلن كما يبدو على ثلاثة أمثال ما تحصل عليه أي امرأة بالغة تشتغل بالبغاء. غير أن المقررة الخاصة قد أُبلغت أن النقابة إن هي إلا واحدة من رابطات عديدة تقوم بأعمالها في لا مرسيد، ويحارب الكثير منها بعضها البعض مما يسفر في أغلب الأحيان عن أعمال عنف وتهديدات وهذا يزيد من تعرض الأطفال في الشوارع للإيذاء والاستغلال ويجعل من شبه المستحيل عليهم الخروج من هذه الأوضاع.

١٨- وبالإضافة إلى مظاهر البغاء الواضحة جداً في شوارع لا مرسيد، تفيد تقارير أن التجار في الأسواق يبيعون الشرائط والمجلات الإباحية بما في ذلك التصوير الإباحي للأطفال في أكشاكهم أثناء النهار. وفي حين أنه لم يجر أي تحقيق آخر في هذا الأمر فإن إحدى المنظمات غير الحكومية تعتزم اتخاذ إجراء في هذا الخصوص. وتحث المقررة الخاصة أيضاً السلطات الحكومية المختصة على اتخاذ تدابير لضمان عدم تجهيز الصور الإباحية للأطفال أو انتاجها أو توزيعها في المكسيك.

١٩- وانتشار فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) خطر متزايد آخر يقترن بانتشار ظاهرة الأطفال الذين يشتغلون بالبغاء. ويبدو أن الزبائن ينفرون في أغلب الأحيان من استخدام (الواقي الذكري) ويفضلون بشكل متزايد ممارسة الجنس مع أطفال أصغر سناً، مما يضاعف تعرضهم للاستغلال والإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

باء - الإطار القانوني

٢٠- إن المكسيك دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل منذ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وقدمت تقريرها الأولي إلى لجنة حقوق الطفل (CRC/C/3/Add.11) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢*. وفي حين أن اللجنة امتدحت حكومة المكسيك لتصديقها المبكر على الاتفاقية ولتقديمها التقرير الأولي في الوقت المناسب، فقد أعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم توافق القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنفاذ حقوق الطفل دائماً مع أحكام الاتفاقية. وفي هذا الصدد، تحث المقررة الخاصة حكومة المكسيك على مواصلة جهودها لمساوقة التشريعات المحلية بما يتفق مع الاتفاقية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات. وتعترف التشريعات على مستوى الولايات كلها بالثامنة عشرة سناً للرشد، لكن هناك جدلاً وتبايناً في الآراء فيما يخص سن المسؤولية الجنائية.

٢١- وفي هذا السياق، تود المقررة الخاصة أن تثني على اللجنة القومية لحقوق الإنسان على الجهود التي بذلتها حيث نشرت مؤخراً تحليلاً لكافة التشريعات ذات الصلة بحقوق الطفل على أساس كل ولاية على انفراد، يصحبه تعليق وتشريع نموذجي لمساوقة قانون الدولة مع اتفاقية حقوق الطفل. وأُبلغت المقررة الخاصة أن جميع الأعضاء في مجلس الشيوخ الوطني سيزودون بنسخ من مشروع التشريع والتوصيات.

٢٢- ولقد أبدت لجنة حقوق الطفل، عند بحث التقرير الأولي، انزعاجها للعدد الكبير من الشكاوى بخصوص إساءة معاملة الأطفال التي تُنسب إلى أفراد الشرطة أو قوات الأمن أو القوات العسكرية ولعدم اتخاذ خطوات فعالة في هذا الصدد لمعاقبة من تثبت إدانتهم بارتكاب هذه الانتهاكات أو اعلان العقوبات النهائية على الملأ. وتشير المقررة الخاصة أدناه إلى بعض حالات العنف ضد أطفال الشوارع التي يُزعم أن موظفين مكلفين بإنفاذ القوانين قد ارتكبوها. كما يساورها قلق شديد بوجه خاص إزاء التقارير التي تلقتها أثناء بعثتها والقائلة بأن بعض أفراد الشرطة القضائية يرتكبون بالفعل انتهاكات ضد الأطفال في الشوارع وأنهم يتورطون في حماية مستغلي الأطفال.

٢٣- وأعربت لجنة حقوق الطفل أيضاً عن قلقها إزاء تكاثر حالات لإيذاء الأطفال وممارسة العنف ضدهم داخل الأسرة. وفي هذا الصدد، سعدت المقررة الخاصة لإبلاغها أثناء حوارها مع الأعضاء في مجلس الشيوخ أن رئيس الجمهورية قد وقع مشروع تشريع عن العنف داخل الأسرة في الأسبوع الذي سبق زيارتها للمكسيك. واعتُبر هذا خطوة هامة ليس فحسب على صعيد مكافحة ظاهرة حوادث العنف المنزلي المتزايدة في البلد بل وأيضاً من أجل زيادة الوعي الاجتماعي بإحدى المشاكل القائمة. وأكد أعضاء مجلس الشيوخ أيضاً للمقررة الخاصة أن جميع الأحزاب السياسية قد وحدت صفوفها من أجل التصدي للمسألة الملحة المتعلقة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

---

* نظرت اللجنة في التقرير الأولي المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣، في دورتها الخامسة المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (للاطلاع على الملاحظات الختامية للجنة انظر CRC/C/24، الفقرات ٢٦-٤٤، وللاطلاع على سير مداولاتها انظر CRC/C/SR.106-107).

٢٤- ولأغراض هذا التقرير، ليست المقررة الخاصة في وضع يسمح لها بالتحليل التفصيلي لكافة التشريعات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات المتصلة بحقوق الأطفال وفي ضوء تعقد النظام القانوني المكسيكي. وبدلاً من ذلك يسلط التقرير الضوء على أكثر أحكام بعض القوانين الاتحادية صلة بالموضوع وكذلك تشريعات تلك الولايات التي قامت المقررة الخاصة بزيارتها. والغرض المنشود هو توضيح أوجه التباين المتعددة في القوانين التي تكفل حماية حقوق الطفل على مستوى الولايات.

٢٥- وحظر أعمال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمعاقبة عليها مشمولان في الغالب بمواد ذات صلة بإفساد القصّر الذي يعرّف بأنه التحريض على "اتباع أساليب حياة غير شريفة مما يؤدي إلى الامتهان الأدبي أو الجسدي للطفل" ويعرف lenocinio بأنه "الاستغلال المقصود أو العرضي لجسد شخص آخر عن طريق تجارة الجسد".

٢٦- وينص دستور الولايات المتحدة للمكسيك، في المواد ١٧ و٢١ و١٠٢ على أن الأنشطة ذات الصلة ببيع القصّر أو الاتجار بهم أو ببغاء القصّر وكذلك بغاء الأطفال تخضع للتحقيق وفرض الجزاءات. ويلاحظ أن بغاء البالغين لا يجرَّم في حد ذاته ما دام يمارس بطريقة "غير فاضحة" (المادة ٢٠٠، الباب الثالث من قانون العقوبات).

٢٧- وتقضي المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات بفرض عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ٢ و٩ سنوات على جريمة الاتجار بالقصّر. وترتبط هذه المادة بالقانون الاتحادي الجديد لمكافحة الجريمة المنظمة الذي يشير في مادته ٢ (خامساً) إلى الاتجار بالقصّر باعتباره جريمة خطيرة عندما يقوم به أفراد متورطون في الجريمة المنظمة وتقضي بعقوبة الحبس لمدة ٩ سنوات.

٢٨- وتنص المادة ١٧٣ من قانون العمل الاتحادي على أن العمل الذي يقوم به أي شخص يتراوح عمره بين ١٤ و١٦ سنة يخضع لإشراف مفتشي العمل وحمايتهم. وتحظر المادة ١٧٤ من القانون نفسه تشغيل القصّر دون ١٦ سنة من العمر في أماكن تباع فيها خمور أو تؤثر على أخلاقهم.

٢٩- ويصنف قانون العقوبات للاقليم الاتحادي بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال باعتبارهما جريمة "إفساد للقصّر" عقوبتهما الحبس لمدة تتراوح بين ٧ و١٥ سنة. وفي حالة البغاء الجماعي للقصّر في مواخير قائمة قد تكون العقوبة بالسجن لمدة تصل إلى ٤٠ سنة. ولا يعتبر بغاء قاصر بقاصر آخر جريمة جنائية ولكنه "نقص تهذيب"، يقتضي إعادة التأهيل في مؤسسة إصلاحية للأحداث، على خلاف الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري الذين يحالون إلى مؤسسات منفصلة لإعادة التأهيل والرعاية، مثل ملاجئ الأطفال وبيوت إيواء الأطفال التي تديرها المنظمات غير الحكومية.

٣٠- وكان من الشواغل التي أثيرت أيضاً أثناء المناقشات الحاجة إلى تنقيح قانون العقوبات كي يتسنى رفع شكوى بالنيابة عن الطفل دون موافقة الوالدين. وفي وقت زيارة المقررة الخاصة كان مجلس الشيوخ في سبيله إلى النظر في مشروع تعديلات على قانون العقوبات تتعلق بالتصوير الإباحي للأطفال من شأنها أن تصنف التصوير الإباحي للأطفال باعتباره جريمة خطيرة يعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات وبغرامة مقدارها دخل ١ ٠٠٠ يوم كحد أدنى. وذُكرت الحاجة إلى تلقي تشريعات وطنية مقارنة بشأن التصوير الإباحي للأطفال من بلدان أخرى وذلك بهدف تعزيز مشروع النص الحالي.

جيم - برامج الحكومة

٣١- يمثل النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة المنظمة الحكومية الرئيسية التي تتناول شؤون الأطفال عن طريق ٣٢ مركزاً حكومياً للتنمية المتكاملة للأسرة، وهو يسعى إلى بناء القدرات على المستوى المحلي عن طريق البرامج الرامية إلى حماية الأطفال. ولقد أُنشئ النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة أصلاً في الثلاثينات من القرن العشرين بهدف رعاية الأطفال المهجورين في المدن. ومنذ ذلك الحين وهو يوفر وجبات الإفطار في المدارس لما يربو على ٤ ملايين طفل في جميع أنحاء البلد. كما يقوم بوضع السياسات الوطنية لحماية الأطفال وكذلك استراتيجيات التدخل وإعادة التأهيل للضحايا الأطفال. ويشدد النظام، في استراتيجياته الوقائية، على إدراج الأسرة بوصفها العنصر الأساسي في برامجه، خصوصاً وأن السبب الرئيسي في ارتفاع عدد أطفال الشوارع في المكسيك إنما هو تفكك أواصر الأسرة. وبالنظر إلى هذه الظاهرة الاجتماعية يدعو النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة إلى القيام بمراجعة تشريعية للقوانين ذات الصلة بالأطفال على أن يصحب هذه المراجعة حملة للتوعية داخل المجتمع المكسيكي حتى يزداد الوعي بأن للأطفال حقوقاً. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون القوانين ذات الصلة في متناول الأسر على المستويات المحلية كي تكون حماية الأطفال فعالة. ورئي أن تمكين الأسرة يعتبر أكثر الأدوات فعالية في منع استغلال وإيذاء الأطفال.

٣٢- وأقام النظام الوطني في الاقليم الاتحادي خطاً هاتفياً يمكن عن طريقه إبلاغ حالات إيذاء الأطفال لموظفين مؤهلين يقومون بعدئذ بإرسال أخصائيين اجتماعيين لتقييم الحالة. ويقدم النظام أيضاً مساعدة قانونية مجانية إلى الأسر المحتاجة كما يستطلع امكانيات توفير الدعم النفسي والتربوي للأسر وللمجموعات الضعيفة. وفي حوار مع المقررة الخاصة، ذكر ممثلو هذا النظام أن العقبة الكبرى في عملهم هي عدم وجود إحصاءات ملموسة عن الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة في المكسيك؛ واعترفوا أيضاً بضرورة توسيع نطاق برامج النظام بحيث تشمل المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين. وفي هذا الصدد، يقوم النظام بالتعاون مع اليونيسيف على تنفيذ برامج لصالح الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة تتناول المسائل المتعلقة بعمالة الأطفال وأطفال الشوارع والأطفال الذين تعرضوا للإيذاء.

٣٣- وفي هذا الخصوص، أُبلغت المقررة الخاص بأن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ليس لديها أي برامج تتناول على وجه التحديد مسألة الاستغلال التجاري للأطفال في المكسيك. غير أن الكثير من برامجها تتناول هذه المسألة بشكل غير مباشر، مثل البرامج التي تستهدف القضاء على العنف داخل الأسرة، وزيادة التعبئة الاجتماعية عن طريق وسائط الإعلام وتقديم المساعدة إلى أطفال الشوارع وتقديم الدعم في مجال تنقيح التشريعات الوطنية وتشريعات الولايات ذات الصلة بالأطفال. وتوصي المقررة الخاصة بقوة أن تقوم اليونيسيف، في إطار ولايتها فيما يتعلق بتناول مسألة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بوجه عام، باستهلال وتمويل مشاريع تستجيب على وجه التحديد للأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري، وأن تعتمد في ذلك على دراية المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان وأن تقدم الدعم إليها.

٣٤- وفي المناقشات التي أجرتها مع وزير الخارجية، أُبلغت المقررة الخاصة أن حكومة المكسيك سوف تأخذ زمام المبادرة في مؤتمر قمة نصف الكرة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي المزمع عقده في شيلي في ١٩٩٨ في سبيل اعتماد محور تركيز خاص بمسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في المنطقة. وأشير إلى أن تبادل المعلومات وتقنيات ومواد التحقيق وكذلك الموظفين المتخصصين الذين يتعاملون مع الأطفال

ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري باعتبارها جميعاً مسائل هامة يمكن مناقشتها في اجتماع اقليمي رفيع المستوى من هذا القبيل. وتحث المقررة الخاصة حكومة المكسيك على انتهاز هذه الفرص كي تأخذ زمام المبادرة وتتصدى لهذه المسألة الهامة التي تؤثر على القارة بأكملها.

٣٥- وفيما يخصّ القوانين المتعلقة بالاختصاص القضائي الخارجي، ذكر وزير الخارجية أن الحكومة يساورها شكوك إزاء "القيمة القانونية المشكوك فيها" لهذه التشريعات ولا ترى أن هذه المعايير تتفق مع القانون الدولي وذلك استناداً إلى رأي طلبته من اللجنة القانونية للدول الأمريكية. وأوضح الوزير كذلك أن المكسيك قد دخلت في عدد من المعاهدات الثنائية لتسليم المجرمين مع بلدان كثيرة، تنطبق أيضاً في حالات الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال حيث تنتفي الحاجة إلى تشريعات خاصة فيما يتعلق بالاختصاص خارج حدود الدولة لهذه الأغراض. وفي هذا السياق، لاحظت المقررة الخاصة أن قيمة التشريعات المتعلقة بالاختصاص القضائي الخارجي وذات الصلة بمستغلي الأطفال لأغراض ممارسة الجنس تكمن أساساً في قيمة القانون من زاوية الردع أكثر من أثره من زاوية العقاب.

٣٦- وخلال زيارة المقررة الخاصة لمجلس النواب الوطني، تعهدت اللجنة المعنية بإيلاء اهتمام خاص للجماعات الضعيفة واللجنة المعنية بالخدمات الصحية والاجتماعية لمحاربة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في المكسيك على شتى المستويات. وتشمل التعهدات تنقيح التشريعات وإقامة الشبكات والتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة مثل وسائط الإعلام ومنظمات السياحة وكذلك عن طريق تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان. وتأمل المقررة الخاصة أن تكون هذه التعهدات التي أبديت في وقت زيارتها قد تُرجمت بالفعل إلى استراتيجيات وتدابير فعالة من جانب أعضاء مجلس النواب الوطني.

٣٧- وفي اجتماعات مع المقررة الخاصة أنكر مسؤولو وزارة السياحة بشدة أن تكون السياحة المكسيكية عاملاً يروج للسياحة الجنسية بل إنها بالأحرى سياحة تقوم على ثقافة المكسيك وطبيعتها وتاريخها. وزعموا أن الوزارة لم تتلق في السنوات الثلاث الأخيرة أي تقارير تفيد وقوع حالات للاستغلال الجنسي للأطفال ذات صلة بالسياحة. واعترف في الوقت ذاته أنه على الرغم من أن السياحة الجنسية في حد ذاتها قد لا تكون واسعة الانتشار في منتجعات المكسيك إلا أنه ينبغي اتخاذ تدابير الآن لمنع أي تصاعد في ظاهرة قيام السياح بالاستغلال الجنسي للمكسيكيين. وفي هذا الصدد نوه بأنه يمكن لوزارة السياحة الاضطلاع بمشروع بحثي تقوم في إطاره بتحليل البيانات المتاحة من سير حياة السياح القادمين وذلك بهدف تحديد مجالات السياحة التي تكمن فيها مخاطر الاستغلال الجنسي.

٣٨- ولقد سعدت المقررة الخاصة لملاحظة أن وزارة السياحة تنظم سنوياً، بالتعاون مع اليونيسيف، مؤتمراً عن "السياحة والأطفال"، يركز على سياحة الأطفال وآثار السياحة على الأطفال وتعزيز قدرات الأطفال على دعم السياحة، بما في ذلك آثارها الوقائية. وتوصي المقررة الخاصة بأن يشدد المؤتمر السنوي القادم بوجه خاص على مسألة أثر السياحة على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في المكسيك.

٣٩- وتسند إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في إطار برنامجها الخاص بالنساء والأطفال والأسرة، مهام تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في هذه القطاعات وتضطلع بأعمال وقائية مثل استعراض التشريعات ونشر الوعي فيما يتعلق بحقوق الطفل. وفي هذا الصدد، يسر المقررة الخاصة أن تلاحظ أن

اللجنة الوطنية قد استكملت مؤخراً مشروع تشريع لجميع الولايات البالغ عددها ٣٢ ولاية بهدف المواءمة بين تشريعات الدولة واتفاقية حقوق الطفل. وتدعو المقررة الخاصة جميع الجهات المشرعة على مستوى الولاية إلى أن تدرس بعناية التوصيات التي قدمتها اللجنة الوطنية وأن تتعاون مع اللجان المعنية بحقوق الإنسان على مستوى الولايات في الاضطلاع باستعراض تشريعي بشأن حقوق الأطفال.

٤٠- وتقوم اللجنة الوطنية أيضاً بتشغيل خط إغاثة هاتفي على مدار ٢٤ ساعة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل وعقدت مؤخراً حلقة دراسية للمنظمات غير الحكومية في أسبانيا وأمريكا اللاتينية بشأن الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت اللجنة اتصالات بالأوساط الأكاديمية بهدف توعية أساتذة الجامعة والطلبة وإنشاء أفرقة متعددة التخصصات لمساعدة الأطفال على مستوى المجتمع المحلي. وأبلغت المقررة الخاصة أيضاً أن جميع اللجان المعنية بحقوق الإنسان على مستوى الولايات تقوم بتنفيذ برامج تتناول أطفال الشوارع بالاشتراك مع النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة. وفي هذا الصدد تدعو المقررة الخاصة جميع حكومات الولايات إلى النظر في إدراج مكون محدد بشأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في برامجها.

٤١- واتفقت اللجنة الوطنية أيضاً مع التقارير التي تلقتها المقررة الخاصة والتي تزعم أن اعتداء الشرطة على أطفال الشوارع يعد مشكلة من المشاكل كبرى التي تواجهها المكسيك. كما تم الاتفاق على ضرورة أن يصبح تدريب رجال الشرطة الوقائية والقضائية على حد سواء على حقوق الأطفال مجالاً من المجالات ذات الأولوية للتعاون بين اللجنة الوطنية والنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة. واقترحت المقررة الخاصة في هذا الصدد، أن تنظر حكومة المكسيك في إمكانية التماس المساعدة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان فيما يخص كتيبات تدريب رجال الشرطة والدراية في هذا المجال.

٤٢- وقدمت لجنة حقوق الإنسان على مستوى الإقليم الاتحادي، استناداً إلى دراسة عن بغاء الأحداث قامت اللجنة المذكورة بتمويلها وأشير إليها أعلاه، اقتراحاً بوضع ضوابط للبغاء بهدف ضمان ألا يعامل الأطفال المتورطون في الاستغلال الجنسي التجاري باعتبارهم مجرمين بل أن يعاملوا معاملة ضحايا. غير أنه يبدو أن بعض قطاعات المجتمع الأشد تمسكاً بالتقاليد تعترض على وضع ضوابط للبغاء إذ أن ذلك سيكون بمثابة "تأييد للبغاء". وتثني المقررة الخاصة على لجنة حقوق الإنسان للمبادرة التي اتخذتها وهي تدعو المجتمع المدني إلى دعم هذه الجهود بهدف القضاء على بغاء الأطفال.

٤٣- وسنحت للمقررة الخاصة أيضاً فرصة زيارة "كازا دل آربول"، وهو مشروع للجنة حقوق الإنسان على مستوى الإقليم الاتحادي تتاح في إطاره للأطفال فرصة الإلمام بحقوقهم وطريقة التعبير عن هذه الحقوق وحمايتها. وأبدت اعجابها الفائق بمنهجيات التدريس المبتكرة والمتبعة والمواد المستخدمة في هذا المركز وهي تشجع على إنشاء مثل هذه المراكز في جميع الولايات.

٤٤- والتقت المقررة الخاصة أيضاً بممثلي المجلس الوطني للوقاية من مرض الإيدز ومكافحته، وهي الجهة المركزية الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز التابعة لوزارة الصحة. وقد استعان المركز الوطني منذ عام ١٩٨٨ بإناث يشتغلن بحرفة البغاء في التصدي لمسائل ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب، بما في ذلك الفحص السري ونشر المعلومات وتوفير الواقي الذكري. بيد أنه طبقاً لمسؤولي المجلس الوطني هذا لا تشكل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص

المناعة المكتسب في صفوف البغايا المحترفات مشكلة خطيرة حتى الآن إذ أنه يبدو أن ٨٦ في المائة من الحالات المسجلة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب في البلد تتصل باللواطين أو بالخنثى من الأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن ما يزيد على ٧٠ في المائة من النساء والأطفال الذين يعانون حالياً من فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب عن طريق عمليات نقل دم بطريقة غير مأمونة في الماضي. وقيل للمقررة الخاصة في مناقشتها مع المجلس الوطني إن انتقال أطفال الشوارع يعد من العقبات الكبرى أمام توفير فحوص صحية منتظمة وأن البغايا المحترفات يترددن على المراكز الصحية والإعلامية التابعة للمجلس الوطني بقدر أكبر من أطفال الشوارع.

دال - نظام القضاء الجنائي

٤٥- أبلغ المدعي الحكوم للإقليم الاتحادي المقررة الخاصة أن مكتبه قام في عام ١٩٩٥ بإنشاء إدارة جديدة تتناول مسألة توفير الوقاية والدعم للضحايا تندرج تحتها المديرية المختصة بالقصر وهيئاتها المتخصصة. والواقع أن المقررة الخاصة قد أعجبت بتنوع الأنشطة والمؤسسات التي تعمل في إطار دائرة اختصاص مكتب المدعي الحكومي التي تتصل بشؤون الأطفال.

٤٦- وشدد المدعي الحكومي على أهمية التنسيق فيما بين المؤسسات الحكومية كي يتسنى أداء الأعمال بطريقة فعالة في ميدان حماية الأطفال. ويوجد ضمن دائرة اختصاص مكتبه وداخل المديرية المختصة بالقصر أربع هيئات متخصصة (من بين ٧٠ هيئة تابعة للشرطة القضائية) تتناول الأمور ذات الصلة بالقصر والعاجزين عن العمل في الإقليم الاتحادي. وسنحت للمقررة الخاصة فرصة زيارة احدى هذه الهيئات وهي الهيئة المتخصصة رقم ٥٧ التي تتناول الأمور ذات الصلة بأطفال الشوارع، ولا سيما أولئك المهجورين و/أو الذين تعرضوا للإيذاء. ويقوم الفريق المتخصص التابع للهيئة المكون من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي مكتب المدعي العام بالتحقيق في الجرائم الجنسية المرتكبة ضد القصر كما يحيل الضحايا الأطفال إلى الجهات المختصة.

٤٧- وتقدم الهيئة كذلك خدمات الدعم الاجتماعي والإحالة لتلقي الدعم الاجتماعي، فضلاً عن تقديم مساعدة نفسية للأطفال الذين تعرضوا للإيذاء والاستغلال في مكسيكو ستي. ولقد سعدت المقررة الخاصة لملاحظة أن ولاية الوكالات المتخصصة مثل الهيئة رقم ٥٧ تتجاوز حدود الإنفاذ التقليدي للقوانين وأنها تتسم بقدر أكبر بكثير من الشمول فيما يتعلق بآليات الاستجابة التي توفرها. وفي الوقت ذاته، تعجبت المقررة الخاصة من اكتشاف أن الهيئة المتخصصة لم تبلغ بأي حالات للاستغلال الجنسي للأطفال، سواء أكانت تجارية أو غير ذلك. ولذلك تحث المقررة الخاصة موظفي الهيئة على إيلاء اهتمام خاص للحالات التي قد تنطوي على استغلال جنسي تجاري للأطفال وعلى أن يبذلوا جهوداً خاصة لجمع المعلومات في هذا الخصوص.

٤٨- ومكتب المدعي الحكومي مسؤول أيضاً عن توفير مأوى مؤقت لما يبلغ ١٥٠ طفلاً من الأطفال الذين تعرضوا للإيذاء. ويوفر المأوى الحماية والمساعدة للقصر دون ١٢ سنة من العمر الذين وقعوا ضحايا للإيذاء أو أولئك الذين هاجرهم آباؤهم الذين يتعرضون لخطر الإيذاء فيما يتعلق بالتحقيقات الأولية أو انتظاراً للدعاوى الجنائية و/أو المدنية. ويتولى أخصائيون اجتماعيون وأطباء وممرضات ومعلمون وأطباء نفسيون، في المأوى، رعاية الأطفال. ويحصل الأطفال على وجبات غذائية متوازنة ويمرنون على التغلب على ما تعرضوا له من أذى إلى أن يتم ايجاد حل بديل وأبقى لهم. ويقوم الأخصائيون الاجتماعيون في الهيئة

المتخصصة بإحالة الأطفال الذين يبلغون ١٢ من العمر أو ما فوقها إلى دور ضيافة بديلة ودور لرعاية الأطفال.

٤٩- وكان من بين الانتقادات التي وجهت إلى البرامج التي يديرها مكتب المدعي الحكومي الاعتماد في أحيان كثيرة جداً على المنظمات غير الحكومية في ايجاد مأوى للأطفال أو في اعادتهم إلى بيوتهم في مختلف أنحاء البلاد دون أي دعم مالي. وقيل إن الهياكل الحكومية ينبغي أن تكون أفضل تجهيزاً كي تسع عدداً أكبر من الأطفال وكي تصبح في وضع يسمح لها باصطحاب الأطفال إلى منازلهم على نفقتها.

٥٠- وأبدت المقررة الخاصة أيضاً قلقها من المعلومات التي تشير إلى أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في الإقليم الاتحادي، وبخاصة الشرطة القضائية، يقومون هم أنفسهم بارتكاب أعمال العنف بما في ذلك العنف الجنسي ضد أطفال الشوارع، أو يقومون باستغلال الأطفال بالتواطؤ مع القوادين والوسطاء. وأوضحت احدى الدراسات أن ١١ في المائة من البغايا الإناث المحترفات البالغ عددهن ٥٠٠ ١ محترفة اللائي تم استجوابهن، ذكرت أن ضباط الشرطة هم القوادون أو المستغلون لهم. (مقابلة مع دكتور ايلينا آزولا، برنامج أطفال الشوارع، لجنة الاتحادات الأوروبية، مكسيكو ستي، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧). وأشارت معلومات أخرى إلى أن أطفال شوارع يعيشون في أنفاق المجاري؛ وفي هذه الحالة صدرت ادعاءات بأن الشرطة ألقت قنابل غازولين في الأنفاق لإجبار الأطفال على الخروج منها، ليقوم رجال الشرطة بضربهم بعد ذلك.

٥١- وترى المقررة الخاصة أن هذه الأعمال مخزية ومزرية ليس فحسب لأن قوات الشرطة تعرّض نفسها للمسؤولية الجنائية عن الأعمال المفروض لها أن تكفل للأطفال الحماية منها بل وأيضاً لأنها ترسخ ثقافة الإفلات من العقاب مما يفاقم من تعرض الأطفال للإيذاء والاستغلال. وأبلغت المقررة الخاصة بحالة محددة وهي قيام الشرطة القضائية باغتصاب ثلاث فتيات من فتيات الشوارع والاعتداء الجنسي عليهن في محطة الحافلات المركزية في الشمال في نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويبدو أن مجموعة من المنظمات غير الحكومية قد قدمت شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان للإقليم الاتحادي غير أنه لم يُتخذ حتى تاريخ زيارة المقررة الخاصة أي إجراء ضد الموظفين المتورطين في هذا الحادث.

هاء - المنظمات غير الحكومية

٥٢- وأحيطت المقررة الخاصة علماً بشبكة COMEXANI كوميكساني وهي شبكة تضم شتى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل. واهتمامها الأساسي هو غرس الوعي ونشر المعلومات عن حقوق الطفل والتزامات حكومة المكسيك بمقتضى اتفاقية حقوق الطفل. وتقوم هذه الشبكة أيضاً بتنظيم الأعمال المتعلقة بإعداد تقرير المنظمات غير الحكومية لتقديمه كمعلومات تكميلية إلى لجنة حقوق الطفل. وفي هذا السياق، أثارت المقررة الخاصة أهمية إدراج معلومات أكثر تفصيلاً عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في تقرير المنظمات غير الحكومية. وأبلغت بأن التقرير القادم لعام ١٩٩٨ سوف يتضمن قدراً أكبر بكثير من المعلومات في هذا الخصوص غير أن عدم وجود بيانات محددة ودقيقة عن مدى انتشار هذه الظاهرة قد أثير مرة أخرى باعتباره عقبة تحول دون الإبلاغ عن هذه المسألة.

٥٣- وأفادت احدى المنظمات غير الحكومية التي تعمل مباشرة في الشوارع مع الأطفال هي منظمة كيخيرا الترناتيغا (بدائل الشارع) (Alternativa Callejera) أن المدعي الحكومي للإدارة السابقة قد دعاها إلى وضع مشروع يركز على أطفال الشوارع الذين يعبرون الحدود المشتركة بين الولايات المتحدة والمكسيك. غير أنه بعد إجراء البحوث ووضع مشروع في هذا الخصوص، رفضت الإدارة الحالية مواصلة هذا التعاون. وتحث المقررة الخاصة الحكومة بقوة على الانتفاع من الدراية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، ولا سيما في مجال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وعلى العودة إلى الجهود التعاونية هذه.

٥٤- وتدير منظمة بدائل الشارع كيخيرا ألترناتيغا دارين للأطفال هما "Tlahauc" و"Xochimilco" في الإقليم الاتحادي يوفران أماكن لإيواء ٥٢ طفلاً ويذهب الأطفال إلى المدرسة أو يشاركون في التدريب المهني وفي استوديوهات الابداع كما تقدم لهم، بدعم من الجامعة، دورات للإلمام بالحاسوب. ويتوفر معالجون لعلاج الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي. وتعمل منظمة بدائل الشارع أيضاً مع أسرة الأطفال، إذا رغب الطفل في ذلك لاستطلاع امكانية عودة الطفل إلى بيته.

٥٥- ومؤسسة رينا سيمينتو منظمة غير حكومية أخرى تعمل مع ٢٥٠ طفلاً من أطفال الشوارع في مكسيكو سيتي وتوفر هي الأخرى المأوى لنحو ٧٠ صبيا في "كاسا اكوادور". وبالإضافة إلى التعاون مع اليونسكو في تنظيم أحداث ثقافية ورياضية للأطفال، تقدمت المؤسسة باقتراحٍ أن يقوم محترفون في ميدان الخدمات الاجتماعية والعلوم الإنسانية ممن لديهم خبرة في مجال العمل مع المنظمات غير الحكومية بوظيفة "المثقف الاجتماعي" أو المستشار للقائمين على رعاية الأطفال، بمن فيهم الموظفون الحكوميون المسؤولون عن الأطفال.

٥٦- وجمعية بريغادا كيخيرا (فرقة الشارع) هي الأخرى منظمة غير حكومية دعت إليها الحاجة إلى حماية النساء والفتيات اللائي يشتغلن بحرفة البغاء من مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومن المبادرات التي اتخذتها الجمعية ما تمثل في إنشاء مركز "كوادرانتي دي سوليداد" وهو مكان جماعي للنساء به خدمات دعم مثل الخدمات الصحية والتوعية بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومكاتب الإحالة إلى منظمات أخرى. وتدير الجمعية أيضا بيتا شعبيا (comedor popular) يقدم الطعام إلى الأطفال والنساء ممن يمارس البغاء وكذلك لأطفالهن.

٥٧- واستنادا إلى دراسة اضطلع بها محفل المنظمات غير الحكومية للتنمية الشاملة في لا مرسيد، وُضع مشروع يقدم في إطاره رعاية شاملة للفتيات اللائي يتعرضن للخطر في حي لا مرسيد. وأقام المحفل المذكور "نوادي اجتماعية" للفتيات اللاتي يعملن في أغلب الأحيان في الحانات loncherias في منطقة السوق ويتعرضن للاستغلال من جانب أصحاب عملهن والزبائن على حد سواء، لتلقي المشورة من أجل زيادة اعتزازهن بالنفس والحفاظ على سلامتهن الشخصية. وعلاوة على ذلك يعتزم المحفل إقامة مركز توثيق مزود بمعلومات عن مخاطر الاستغلال الجنسي التجاري.

٥٨- وتقوم المنظمة غير الحكومية Educación con el Niño de la Calle ("ادنيكا") بتنفيذ برنامج للتدخل بالاعتماد على المجتمع المحلي حيث تقوم المنظمة بالعمل لمدة خمس سنوات مع أحد المجتمعات المحلية من أجل بناء قدرتها على التصدي للمشاكل ذات الصلة بأطفال الشوارع حتى يصبح المجتمع المحلي معتمدا على ذاته. وتعتقد المنظمة غير الحكومية "ادنيكا" أنه ينبغي لجميع المنظمات غير الحكومية وأفرقة الدعم

التي تعمل مع أطفال الشوارع أن توجه مساعدتها عن طريق المجتمع المحلي الذي اختار الطفل الانتساب إليه. وفيما يتعلق بمحطة مترو أوبسيرفاتوريو في مكسيكو سيتي كانت سبع منظمات مختلفة تتناول مسألة أطفال الشوارع في هذا المكان قبل أن تبدأ منظمة "ادنيكا" في تنفيذ مشروعها الريادي. وتحاول هذه المنظمة أن تكفل حصول الطفل على كافة الخدمات المماثلة ولكن عن طريق هيكل دعم أطول أجلا ينبع من داخل المجتمع المحلي. وترى المقررة الخاصة أن هذه المبادرة التعاونية المشتركة بالغة الأهمية في مجال الانتفاع بالموارد واستخدامها على النحو الأمثل.

ثانيا - الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في منطقة مينائية صناعية: خالابا وبويرتو دي فيراكروس

ألف - الأسباب والخصائص

٥٩- يبلغ تعداد ولاية فيراكروس وعاصمتها خالابا سبعة ملايين نسمة يقيمون في ٢١٠ حيا من بينها ١٢٠ حيا يقع في مناطق منعزلة وريفية ومهمّشة. أما الأحياء الباقية فهي صناعية وتتركز حول ميناء فيراكروس. وبالإضافة إلى ذلك يوجد ١٧ ٠٠٠ مستوطنة أو مجتمعا محليا داخل الولاية، منها ست مستوطنات قائمة في خالابا. وتتميز الولاية بنسبة مرتفعة من السكان الأصليين يمثلون عشر لغات ومناطق عرقية.

٦٠- ووفقا للمعلومات التي قدمها النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة على مستوى الولاية يوجد ٢ ٠٠٠ طفل من أطفال الشوارع في ولاية فيراكروس المسجلين في إطار هذا النظام معظمهم أصلهم من الولاية نفسها. ومن أصل ما مجموعه ٢ ٠٠٠ من أطفال الشوارع يعيش فعلا نحو ٣٥٠ طفلا في الشوارع (منهم ما يتراوح بين ١١٠ و١٢٠ طفل في شوارع خالابا). وتود المقررة الخاصة أن تعرب عن قلقها إزاء هذا الرقم المنخفض جدا الذي يبدو مما لاحظته شخصيا وبالنظر إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للولاية أنه قُدِّر بأقل من حقيقته. ويسلِّم النظام الوطني نفسه أنه لم يتم تسجيل قرابة ٣٠ في المائة من أطفال الشوارع في ولاية فيراكروس.

٦١- وأبلغت المقررة الخاصة بأنه لا توجد أي بيانات أو إحصاءات عن مدى الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الولاية. وأفيد في الوقت نفسه، كما استطاعت المقررة الخاصة أن تتحقق بنفسها، أن بغاء الأطفال يمارس في شوارع بويرتو دي فيراكروس، حيث يحتشد معظمهم حول الميدان المركزي للمدينة في "بورتالي دي فيركاروس"، وحيث تعمل المقاهي والمطاعم في خدمة السياح في المقام الأول. بالإضافة إلى ذلك يُشاهد في منطقة الميناء أطفال يعرضون خدماتهم أو يبيعون التحف والمخدرات بوجه خاص للبحارة وأعضاء أطقم السفن التجارية. وبوجه خاص يحتشد أطفال الشوارع في فترات العطلات، كما هو الحال في فصل الصيف وأثناء الكرنفالات، بأعداد كبيرة في منطقة الميناء للارتزاق. ويبدو أن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في بويرتو دي فيراكروس له طابع أكثر تنظيما ورسوخا مقارنة بخالابا.

٦٢- ويُقدَّر عدد سكان خالابا وهي عاصمة الولاية بنحو ٤٥٠ ٠٠٠ نسمة. واتفق موظفو النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة على أن المفروض ألا يمثل منع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في مدينة بهذا

الحجم أي مشكلة، لكنه بالنظر إلى الازدياد الدائم في عدد السكان النازحين أو "العائمين" فإن مجتمع خالابا والأحياء المحيطة بها تعاني من مشاكل تتعلق بالإندماج في المجتمع. ذلك أن أطفال الأسر النازحة لا يلتحقون في أحيان كثيرة بالمدرسة كما أن الأسر تعاني غالبا من العنف والتوترات داخل الأسرة نظرا للظروف والبيئة الجديدة. وتزيد هذه العوامل بالطبع في عدد المنقطعين عن الدراسة والهاربين من الأسرة والأطفال في الشوارع. ولاحظ المسؤولون أنه يمكن العثور على الأطفال الذين يمارسون حرفة البغاء في أطراف مدينة خالابا حيث تتجمع المستوطنات الريفية والحضرية وكذلك في حي باركخواريس الذي يقع في قلب المدينة. وأُفيد أيضا عن وقوع أنشطة مشبوهة في المنازل والمنشآت الخاصة لكنه لا تتوفر أي بيانات أو وقائع بهذا الشأن.

باء - الإطار القانوني

٦٣- وفقا للمواد ٢٢٩ إلى ٢٣٢ الفصل الحادي عشر (الجرائم بحق الآداب العامة) من قانون العقوبات، تعاقب جريمة إفساد القصر بالسجن لمدة تتراوح بين شهر واحد وخمس سنوات وغرامة تصل إلى دخل ١٥٠ يوما. وتتناول المواد ٢٣٣ إلى ٢٣٥ من الفصل الحادي عشر جريمة استغلال بغاء القصر وتقضي بالسجن لمدة تتراوح بين ستة شهور و١١ سنة بالإضافة إلى دفع غرامة تصل إلى دخل ٢٨٠ يوما.

جيم - البرامج الحكومية

٦٤- على مستوى الولاية، يتولى مكتب مدعي الولاية للدفاع عن القصر والأسرة والسكان الأصليين، ضمن إطار هيكل النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، المسؤولية الرئيسية عن الأطفال المهجورين الذين تعرضوا للإيذاء وإساءة المعاملة في الأمور الجنائية والمدنية على حد سواء. ومدعي الولاية للدفاع عن القصر مكلف بعدة أمور منها رفع شكاوى بالنيابة عن الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي أمام مكتب المدعي الحكومي عن طريق الهيئة المتخصصة المسؤولة عن الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأسرة وهو مسؤول أيضا عن إدارة دار للأطفال.

٦٥- وتحاول حكومة الولاية، عن طريق النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، التوصل إلى شراكة أكثر تكافؤا مع المنظمات غير الحكومية من أجل التعاون بصورة فعالة في مجال حقوق الطفل. ومن هذه البرامج التي يقوم النظام الوطني بإدارتها برنامج لا مرسيد الموجه إلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية: ويتناول هذا البرنامج الذي تدعمه اليونيسيف الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملابس والرعاية الصحية للأطفال الذين يعيشون في ظروف يسودها الفقر وفي الشوارع. وفي أحياء المهاجرين التي يبلغ عددها ٢١٠ أحياء في خالابا ويبلغ عدد الأسر التي تعيش في كل حي منها ١٥٠ إلى ٢٠٠، تجعل الظروف الاجتماعية - الاقتصادية السيئة، بما في ذلك الفقر البيّن والبطالة والإسكان العشوائي وانعدام الهياكل الأساسية، الأطفال أكثر تعرضا للاستغلال. وذكر مسؤول النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة أنه بالنظر إلى الافتقار إلى الموارد لا يركز برنامج لا مرسيد على الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري. وفي الوقت ذاته نوّه بأن "الأشكال التقليدية" لعمالة الأطفال هي التي تمثل مشكلة للولاية أكبر منها بغاء الأطفال؛ ويعزى ذلك إلى أن الكثير من عمليات النزوح تقوم بها بوجه عام الأسر وليس الأطفال أنفسهم.

٦٦- وأبدت المقررة الخاصة قلقها إزاء التقارير التي تفيد أن النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة لم ينجح في إقامة علاقات عمل فعالة وتعود بنفع متبادل مع الدائرة الأوسع للمنظمات غير الحكومية في ولاية فيراكروس بل اقتصرت على منظمات معينة. وترى المقررة الخاصة أن هذا مجال هام يجب على النظام الوطني أن يتخذ فيه خطوات فعالة المنحى لضمان اشتراك مجموعة أعرض من المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الإنسان في المبادرة المتخذة على كامل نطاق الولاية.

٦٧- وتتلقى لجنة حقوق الإنسان، التابعة للولاية، في إطار القسم التابع لها الذي يتناول الشؤون المتعلقة بالشباب والأطفال والمسنين والمعوقين، الشكاوى بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الأطفال، وترصد معاملة القصر ضمن إطار نظام القضاء الجنائي وتعمل على تعزيز برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان لصالح الأطفال عن طريق أفرقة المناقشة والأنشطة الإبداعية. وأبلغت اللجنة أيضا المقررة الخاصة أنها تقوم بتدريب "مربّين للمجتمع المحلي" من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان والكشف عنها وتقديم تقارير بشأنها. وأعربت المقررة الخاصة، في المناقشات مع اللجنة، عن قلقها لأنه يبدو مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال، سواء أكان لأغراض تجارية أو غيرها، ليست، فيما يبدو، من المجالات التي تتدخل فيها اللجنة. وشددت المقررة الخاصة على أهمية اعتراف لجنة حقوق الإنسان التابعة للولاية بوجود مشكلة الاستغلال الجنسي التجاري في الولاية والاضطلاع ببحوث لتحديد المشكلة واستحداث استراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة.

دال - النظام القضائي الجنائي

٦٨- زارت المقررة الخاصة الهيئات المتخصصة المعنية بالجرائم الجنسية وجرائم الأسرة في كل من خالابا وبويرتو دي فيراكروس. وتعمل هذه الهيئات في إطار مكتب المدعي الحكومي للولاية وتقدم المساعدة المتكاملة والشاملة إلى ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم المرتبكة ضد الأسرة، وذلك في محاولة لكفالة سير التحقيقات الجنائية على النحو الأمثل عن طريق إجراءات متعددة التخصصات. وهي مسؤولة عن تلقي الشكاوى من ضحايا الجرائم الجنسية أو الجرائم المرتكبة ضد الأسرة، والتحقيق في هذه الجرائم وتقديم دعم نفسي - اجتماعي إلى الضحايا. غير أنه لم تسجل أي هيئة منها أي حالة للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال رغم أنه انقضى على إنشائها ما يزيد على سبع سنوات. ومع أن المسؤولين لا تتوفر لهم أي بيانات عن هذه الظاهرة فهم على علم بأن بغاء الأطفال يمارس في كل من خالابا وبويرتو دي فيراكروس. وتمت الإشارة إلى أنه لا يمكن لمحققي الهيئة الكشف عن حالات بغاء الأطفال إذ إنهم مكلفون فقط بمهمة التحقيق في الشكاوى التي تقدم إليهم.

٦٩- وفي المناقشات مع المقررة الخاصة، اتفق على أن من أول الخطوات التي ينبغي اتخاذها هي توعية المجتمع بكيفية التعرف على حالات الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والتبليغ بها. وينبغي أيضا أن تشمل حملات تنمية الوعي توضيح ما يشكل سلوكا جنائيا في هذا السياق. وقد تحدد القسم المعني بخدمات المجتمع المحلي داخل مكتب المدعي الحكومي التابع للولاية وإدارة التعليم والأسرة باعتبارهما أنسب شريكين لاتخاذ هذه المبادرة.

٧٠- ولقد سعدت المقررة الخاصة علمها أن جميع موظفي الهيئات المتخصصة يحصلون على تدريب محدد الهدف يتصل بالتحقيق في حالات إيذاء الأطفال وباستراتيجيات التدخل أثناء الأزمات. وشُدد أيضا على ضرورة قيام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في جميع الدعاوى الجنائية المتعلقة بالأطفال، بدعوة موظف

من الهيئة المتخصصة وذلك لتناول شؤون الضحايا الأطفال. وما أن يستقبل الموظف المسؤول في الهيئة أي ضحية ويسجل سكرتير قانوني أقوال الضحية، يجرى للضحية - ذكرا كان أم أنثى -، فحص طبّي شرعي ثم يحال بعد ذلك إلى طبيب نفسي مقيم لفحصه أيضا. ويحدد أخصائي اجتماعي معالم الصورة الدالة على أنه ضحية ويحدد صفات المعتدي للأغراض الإحصائية كي تصبح الأساس للاستراتيجيات الوقائية من الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأسرة. وإذا كان الطفل في حاجة إلى الحماية قامت الهيئة المتخصصة بالتنسيق مع النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة لكي تضع الطفل تحت حراسة مؤقتة. ويمكن أن يحال أي طفل، إذا اقتضى التحقيق ذلك، إلى مركز دعم الضحايا ضمن إطار مكتب المدعي الحكومي للولاية. ويقدم هذا المركز الدعم إلى ضحايا الجرائم الجنسية أو غيرها من الجرائم العنيفة في أربعة مجالات هي: العمل الاجتماعي؛ والدعم الطبي، بما في ذلك العلاج النفسي؛ والمساعدة القانونية، فضلا عن مصاحبة الضحية طيلة إجراءات المحكمة؛ والاتصال اللازم بالمؤسسات حيث تمنح إمكانيات الإحالة إلى مؤسسات أخرى.

٧١- وفي المناقشات التي دارت مع مسؤولي الهيئة المتخصصة في بويرتو دي فيراكروس، أبدت المقررة الخاصة قلقها إزاء عدم الاعتراف بمشكلة الاستغلال الجنسي التجاري في المدنية. وقد استطاعت المقررة الخاصة، أثناء جولتها الليلية في قلب المدينة وفي المنطقة الميناائية، أن ترقب الأطفال وهم يجرون بشكل واضح جدا وراء البغاء في الشوارع وفي المقاهي. ولذلك فإنها ترى أن من المهم، برغم احتمال عدم توافر بيانات عن وجود الظاهرة وعدم إحالة حالات للبغاء إلى الهيئة المتخصصة للتحقيق فيها، وضع استراتيجيات لتوعية المجتمع المحلي بالمشكلة والتشجيع على الإبلاغ عن أي حالات ممكنة تتعلق بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

هاء- المنظمات غير الحكومية

٧٢- يجمع مجلس الطفولة في ولاية فيراكروس بين ١٤ منظمة غير حكومية تعمل في مجال حقوق الطفل وتضم عناصر من جميع المهن، بما في ذلك علماء النفس، والأطباء، والمحامون، والأخصائيون الاجتماعيون، والأنثروبولوجيون، وهو يحظى بالدعم الكامل من جهاز التنمية المتكاملة للأسرة في الولاية. ومن برامج المجلس برنامج يحاول وضع قواعد معيارية ومنهجية لحماية الأطفال والدفاع عنهم، تشمل وضع مشروع تشريعات منقح يتعلق بالأطفال ويستند إلى اتفاقية حقوق الطفل.

٧٣- وذكر ممثلو مؤسسة ماتراكا، وهي منظمة غير حكومية تعنى بأطفال الشوارع في ولاية فيراكروس منذ ما يزيد عن سبع سنوات، أنه على الرغم من وجود استغلال جنسي تجاري للأطفال في تشالابا فإنه من الصعب الإبلاغ عنه. وليس هناك أي شبكات منظمة للمستغلين على حد علمهم. ومع ذلك، تشير مؤسسة ماتراكا إلى تدفق متزايد للبنات من المناطق المحيطة بتشالابا إلى الشوارع، الأمر الذي يتطلب اهتماما عاجلا من جهاز التنمية المتكاملة للأسرة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وتقوم مؤسسة ماتراكا أيضا بتنفيذ برنامج يعالج احتياجات نساء وأطفال السكان الأصليين في شمالي ولاية فيراكروس. وقد أكدوا أن أطفال السكان الأصليين كثيرا ما يكونون الفئة الأكثر تعرضاً للتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي للاستغلال والحياة في الشوارع.

٧٤- ووضعت مؤسسة "ألترناتيفا كايخيرا" منهجية محددة تمكنها من الوصول إلى الأطفال في الشوارع الذين يشار إليهم بعبارة "مواطني الشوارع" في موئلهم. وتشمل هذه المنهجية جميع العناصر الفاعلة

الموجودة في الشارع مثل سائقي سيارات الأجرة، والمومسات، وبائعي الزهور، وأفراد الشرطة، والموسيقيين المحليين الذين يتفاعل معهم أطفال الشوارع على أساس يومي. وبعد أن تجري مؤسسة "ألترناتيفا كايخيرا" تقييما لحالة معينة من "حالات الشوارع" تتجه إلى العناصر الفاعلة الأكثر حساسية بالموضوع، وتقوم بتوعيتها باحتياجات الأطفال المحيطين بها، وبذلك تنشئ "هوية طبقية". والفئة الأكثر تقبّلا لهذه التوعية تتكوّن في العادة من الفلاحات اللاتي يبعن عرانيس الذرة على زوايا الشوارع. وتطلب هذه المؤسسة من هؤلاء النسوة أو غيرهن من العناصر الفاعلة الأخرى مراقبة أطفال الشوارع الموجودين في جوارهن ودراسة حالاتهم والتقرب إليهم وإقامة علاقة مودة معهم. وفي هذه المرحلة، يستطيع المربون المختصون بأطفال الشوارع التقدم إلى هؤلاء الأطفال وإقامة حوار معهم يجعلهم أكثر تقبّلا للدعم الذي تقدمه لهم المنظمات غير الحكومية. وتتمثل الفلسفة التي تقوم عليها هذه المنهجية التي وضعتها مؤسسة ألترناتيفا كايخيرا في التسليم بأن المعنيين بأطفال الشوارع من المنظمات غير الحكومية والمربين المختصين يعتبرون "دخلاء" من جانب هؤلاء الأطفال. ومع ذلك فإن إشراك أناس آخرين من الشارع في دعم البرامج المعدة لأطفال الشوارع يخفف من هذه الشكوك ويحقق منافع أبقى.

ثالثا- آثار السياحة على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال: كانكون، كوينتانا رو

ألف- الأسباب والخصائص

٧٥- تقع ولاية كوينتانا رو في شبه جزيرة يوكاتان، وفيها منتجع كانكون السياحي في الشمال والعاصمة شيتومال في الجنوب عند حدود بليز. ويبلغ عدد السائحين الذين يفدون سنويا على كوينتانا رو ٢,٥ مليون سائح تقريبا. ويبلغ عدد سكان مدينة كانكون ٠٠٠ ٤٥٠ نسمة، ومعدل زيادة السكان هو ٠٠٠ ٣٠ نسمة سنويا (أو ٧ في المائة)، في حين أن عدد سكان شيتومال مستقر نسبيا عند ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة. وأما أولاد الشوارع في كوينتانا رو فيتركز معظمهم في المنطقة السياحية في الشمال، لا سيما في كانكون.

٧٦- ووفقا للمعلومات المتاحة من وزارة السياحة، يأتي ٨٢ في المائة من السائحين إلى كانكون من بلدان أمريكا الشمالية، و١٠ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية، و٨ في المائة من أوروبا. ويتمثل السبب الرئيسي الذي يذكر لزيارة شبه جزيرة يوكاتان هو المنتجعات الموجودة على شواطئها ومعالمها الثقافية. وتشير سماتها السياحية أيضا إلى أن معظم زائريها هم إما من الأسر أو الأزواج، وفي أكثر الأحيان من الذين يقضون شهر العسل، بالإضافة إلى جماعات مختلطة من طلبة أمريكا الشمالية. وقد يكون غياب الرحالة المنفردين ومجموعات السائحين الذين من جنس واحد، إما من الذكور أو من الإناث، مؤشرا جيدا على أن ظروف الاستغلال الجنسي للأطفال المحليين لم تسد حتى الآن.

٧٧- وثمة عامل هام يؤثر على حالة الأطفال في كانكون وهو أن هذه المدينة نشأت قبل ٢٥ عاما فقط نتيجة لتخطيط حضري دقيق، وهذا ييسر كثيرا التحكم في نوعية الحياة في الشوارع، وتدفقات الهجرة وغير ذلك من العوامل التي تجعل الأطفال أكثر تعرضا للاستغلال بشكل عام. ويقع على النقيض من ذلك منتجع أكابولكو السياحي، مثلا، وهو مدينة تقليدية، تطورت هياكلها الأساسية على مدى السنين دون تخطيط مركزي مما أدى إلى تزايد الأطفال الموجودين في الشوارع وأماكن الاستغلال غير المراقبة بشكل فعال.

٧٨- ولاحظت المقررة الخاصة أن أطفال الشوارع يتجمعون في بعض مناطق الطبقة العاملة في كانكون، مثل كروسيرو، لبيع البوظة واللبان والحلوى، وهم هنا أكثر تعرضا لأخطار الحياة في الشوارع. وتعمل الفتيات في نفس المناطق كنادلات في اللونشريات والمقاهي والبارات الرثة. ويُطلب من معظمهن تقديم خدمات جنسية للزبائن. ومن المناطق الأخرى التي يدخل فيها الأطفال حياة الشوارع فيصبحون، من ثم، أكثر تعرضا للاستغلال، الأحياء الواقعة في أطراف كانكون مثل الأحياء رقم ٤٤ و٤٥ و٦٧ و٧١ و٧٢.

٧٩- وأُبلغت المقررة الخاصة أيضا أن أطفال الشوارع يتجمعون في بعض مراكز الأسواق التجارية الفخمة أو في الممرات الخارجية للمحلات التجارية في كانكون لتلبية حاجات السائحين الأثرياء. وأبلغ عن أطفال من أطفال الشوارع الذين يبيعون القبلات للسائحين لقاء دولار واحد أمام ملهى ليلي بالذات في كانكون. ولئن كان مثل هذا النشاط قد يبدو لأول وهلة أنه غير ضار، فإنه قد يؤدي بسهولة إلى حالات تنطوي على المزيد من الاستغلال إذا عرضت عليهم نقود أكثر.

٨٠- وتعمل النساء والبنات أيضا في أنشطة البغاء في الملاهي الليلية القاصرة على أوساط معينة في كانكون وكذلك على طول الطريق الرئيسي الخارج من تلك المدينة عند "الكيلو ٢١" على سبيل المثال. غير أنه يبدو أن معظم اللاتي يعرضن هذه الخدمات هن من البنات الكبيرات أو النساء اللاتي تتجاوز أعمارهن ١٨ سنة.

٨١- ومما سبب القلق أيضا للمقررة الخاصة المعلومات التي تفيد بأنه حدثت زيادة في عام ١٩٩٦ بنسبة ١٥٣ في المائة في حالات العنف الجنسي والاغتصاب ضد القصَّر في كانكون. وفي الوقت نفسه، أشير إلى العنف الأسري بوصفه سببا رئيسيا آخر لهروب الأطفال من بيوتهم والعيش في الشوارع.

باء- الإطار القانوني

٨٢- يتناول قانون العقوبات في ولاية كوينتانا رو مسألة فساد القصَّر في المادة ١٣٩ من الفصل الخامس (جرائم انتهاك الأخلاق العامة) وينص على عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ٣ أشهر و١٠ سنوات وغرامة تتراوح بين ١٠٠ و٠٠٠ ٢٠ من دولارات الولايات المتحدة. وتنص المادة ١٤٠ من القانون نفسه على السجن لمدة تتراوح بين سنتين و٥ سنوات لاستغلال القصَّر أو لدفعهم إلى ممارسة البغاء، كما تفرض غرامة تتراوح بين ١٠٠ و٠٠٠ ١٠ من دولارات الولايات المتحدة.

جيم- البرامج الحكومية

٨٣- يعكف مكتب وكيل الدفاع عن القصَّر في جهاز التنمية المتكاملة للأسرة في الولاية على مراجعة تشريعية لقوانين الولاية المتعلقة بالأطفال، لا سيما بهدف تشديد العقوبات على الوالدين اللذين يؤذيان أطفالهما، وذلك كعامل ردع. وتقوم المراكز المحلية للتنمية المتكاملة للأسرة في كانكون بتسجيل الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة في مأوى مؤقت (كاسا فيلترو)، حيث تتاح لهم إمكانية الحصول على كشف طبي، ودعم نفسي، ونصح، ومشورة قانونية؛ ويبلغ متوسط المدة التي يقضيها الطفل أو الطفلة في ذلك المأوى عشرة أيام يجري بعدها إعادته أو إعادتها إلى الأسرة أو إرساله/إرسالها إلى دار الأطفال في شيتومال التي تستوعب ١٠٠ طفل وتسمى مدينة الأطفال، وهي مخصصة للأطفال الذين يتعين الاحتفاظ بهم لمدة أطول.

ومع ذلك، أكد المسؤولون عن التنمية المتكاملة للأسرة أن الهدف طويل الأجل هو دائما إعداد الأطفال للاندماج من جديد في أسرهم أو لدى أقاربهم الآخرين إذا كان ذلك ممكنا. وقد التحق بهذه الدار ٢٠٨٤ طفلا في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦.

٨٤- وأنشأ الجهاز المحلي للتنمية المتكاملة للأسرة في كانكون حديقة للأطفال تستوعب ٢٠٠ ١ طفل يوميا يمكنهم اللعب تحت رقابة مشرفين في ساحة خضراء تضم العديد من مرافق الألعاب والرياضة. ويتولى إدارة الحديقة مجموعة من الشباب المعوقين القادرين على كسب أجر قليل لقاء جهودهم. وقد تأثرت المقررة الخاصة تأثرا شديدا بالجو الودي والآمن السائد في تلك الحديقة، وهي تأمل في أن يكون بالإمكان اعتماد هذه المبادرة في المدن أو المناطق التي يُترك فيها الأطفال وشأنهم دون أن يكون في استطاعتهم عيش حياة الطفولة والتمتع بها. وهذه الحدائق يمكنها أيضا أن تكون أداة لكسب ثقة أطفال الشوارع، وهذه الثقة تجعل بالإمكان مراقبتهم بشكل غير تطفـُّلي وتوجيه من هم في حاجة ماسة إلى المساعدة إلى برامج المساعدة ذات الصلة.

٨٥- وثمة برنامج آخر لأطفال الشوارع يوفر التعليم لهم من خلال ما يشار إليه باسم "المدارس المفتوحة" التي لديها مناهج وجداول دراسية، تتسم بقدر أكبر من المرونة وقدر أقل من الصرامة عما في المدارس العادية. وهذه المبادرة جديرة بالكثير من الإشادة نظرا لأنها تشكل حلا وسطاً يتسم بما يكفي من الواقعية للاعتراف بحاجة أطفال الشوارع إلى كسب معيشتهم.

٨٦- وخلافا لما شعرت به المقررة الخاصة في حوارها مع المسؤولين عن جهاز التنمية المتكاملة للأسرة، الذين يتسمون بالنشاط والمعرفة، فإنها شعرت بخيبة أمل إزاء الموقف دفاعي المنحى الذي اتخذته ممثلة إدارة السياحة، التي نفت وجود أو احتمال وجود خطر السياحة الجنسية في كانكون؛ واستند تحليلها للحالة إلى السمات السياحية للزائرين الذين يسافرون إلى كانكون. غير أن المقررة الخاصة تود أن تناشد سلطات السياحة، لا سيما في هذا الوقت الذي يبدو فيه أن مشكلة الاستغلال الجنسي التجاري لم تترسخ بعد، أن تضع استراتيجيات للوقاية والتوعية تجنبا لتصاعد المشكلة في المستقبل إلى المستوى الذي قيل إنها وصلته في منتجع أكابولكو السياحي على سبيل المثال.

٨٧- وذكرت المقررة الخاصة أيضا أنها أُبلغت خلال زيارتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بأن بعض شركات الرحلات السياحية تنظم زيارات إلى المكسيك للرجال الذين يريدون السفر خصيصا لممارسة الجنس مع فتيات قاصرات. ولئن كانت المقررة الخاصة تدرك أن أنشطة شركات الرحلات السياحية الأمريكية لا تخضع للولاية القضائية لحكومة المكسيك، فإنها تحث الحكومتين، على أساس التسليم بوجود مشكلة مشتركة، على التعاون الفعال من أجل القضاء على مثل هذه العمليات.

٨٨- وأوضحت سلطات السياحة أنها قامت في مناسبة عطلة الربيع في الجامعات الأمريكية بحملات ذكـَّرت فيها أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات والملاهي الليلية بضرورة الامتناع عن تقديم مشروبات كحولية للقصـَّر. وطـُلب من مجموعات الطلبة الشبان الذين يزورون البلاد خلال عطلة الربيع احترام الأنظمة المحلية وتجنب التطاول في السلوك.

٨٩- ومن المبادرات الأخرى التي اتخذتها سلطات السياحة في كانكون اقتراح نقل بارات ومطاعم معينة، قيل إنها يمكن أن تكون "خطرة"، إلى منطقة خصصت لها خارج المدينة سميت "المنطقة الحمراء". والهدف من هذا المشروع هو ضمان تسهيل مراقبة الشرطة لأي أنشطة غير مشروعة قد تحدث في المؤسسات القائمة في المنطقة الحمراء، وذلك بغية تحديد الأخطار المحتملة.

دال- نظام القضاء الجنائي

٩٠- أفاد الجهاز المحلي للتنمية المتكاملة للأسرة في كانكون بأن لديه علاقات عمل جيدة مع الوكالة المحلية لإنفاذ القوانين بصدد الحالات المتعلقة بأطفال الشوارع. ويوفر مسؤولو ذلك الجهاز التدريب على "ثقافة الشارع" لعناصر الشرطة بغية تحسين فهمهم للحياة في الشوارع، بما في ذلك ازدياد تعرض الأطفال للخطر في مثل هذه الحالات.

٩١- ومع ذلك، فقد أعربت المقررة الخاصة عن أسفها لأن مدير الأمن العام المسؤول عن قوة الشرطة الوقائية رأى أنه نظرا لأن شرطة كانكون لم تتلق أي بلاغ عن أي حالات من استغلال جنسي تجاري للأطفال فإن هذا يعني أن هذه المشكلة لا وجود لها. ووفقا لما ذكره مدير الشرطة فإن العاملين في البغاء وفي بارات تعرِّي الراقصات تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة. إلا أنه سلم بحدوث حالات تعد جنسي متفرقة على القصَّر في البارات أو الملاهي الليلية. وإذا علمت دورية الشرطة بوجود قصَّر في أي حالة من هذه الحالات فإنها تقوم على الفور بإخطار مسؤولي جهاز التنمية المتكاملة للأسرة. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء هذا الموقف غير المستنير من جانب المسؤولين عن إنفاذ القانون، لا سيما بالنظر إلى أن مسؤولي جهاز التنمية المتكاملة للأسرة أبلغوها عن حالات اكتشف فيها أخصائيوها المعنيون بأطفال الشوارع وجود مجموعات من القاصرات اللاتي يعملن في بارات رقص التعرِّي وغيرها من مؤسسات الرقص.

٩٢- وانتقدت بعض المنظمات غير الحكومية التي التقت بها المقررة الخاصة جهاز القضاء الجنائي بشدة لموقفه المهمل تجاه الأطفال ولكون العنف الجنسي ضد القصَّر لا يعتبر من الجرائم الخطيرة ولا يجد الموقف القوي اللازم في القانون.

هاء- المنظمات غير الحكومية

٩٣- أجرت المقررة الخاصة حوارا مع منظمات غير حكومية شتى في كانكون نظمه مجلس ولاية كوينتانا رو للمنظمات غير الحكومية. واتفق جميع المشاركين على أن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال موجود بالتأكيد في كانكون، وإن لم يكن في شكل منتظم. إلا أنه ذُكر أن من العقبات الرئيسية التي تعوق العمل الفعال في هذا الصدد الافتقار إلى التشريعات المناسبة لحماية الأطفال من الاستغلال، فضلا عن عدم توفر البيانات والإحصاءات عن مدى انتشار الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ورئي أن العنف الأسري والتعدي الجنسي على الأطفال داخل الأسر يمثل مشكلة للأطفال في كانكون أكبر من مشكلة بغاء الأطفال أو التصوير الإباحي للأطفال.

٩٤- غير أن ما سرَّ المقررة الخاصة بشكل خاص هو التسليم خلال الاجتماع باستصواب توسيع الشبكة التي تربط فيما بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل. وعرض أحد المشاركين من العاملين في أحد المستشفيات المحلية أن ينبه المنظمات ذات الصلة إلى حالات الأطفال الذين يتعرضون للأذى وينقلون إلى المستشفى كيما يجدوا اتصالا معهم. وعرض مشارك آخر من جامعة لاسال أن يبدأ في

إجراء بحث أكاديمي عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في كانكون تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تستند إليه في وضع استراتيجيات للعمل. وتأمل المقررة الخاصة في أن يكون العمل قد بدأ لتنفيذ هذه الأفكار البناءة التي أثيرت في اجتماع المجلس، وهي تتطلع إلى تزويدها بمعلومات عن أي تقدم يحرز في هذا الصدد.

رابعا- الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في مناطق الحدود: سيوداد خواريس وتيخوانا

ألف- الأسباب والخصائص

٩٥- تتسم الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، كما ذكر وزير الخارجية، بطابع فريد. فطولها يبلغ ٣ ٠٠٠ كيلومتر، وهي لذلك من أطول الحدود في العالم بين بلد صناعي وبلد نام. ويقدر عدد الذين يعبرون هذه الحدود سنويا بنحو ٣٠٠ مليون عابر، كما أن التجارة الثنائية التي تعبر الحدود بالطريق البري سنويا تقدر قيمتها بما يتراوح ما بين ١٦٠ و ١٧٠ من مليارات دولارات الولايات المتحدة. وثمة خاصية فريدة أخرى تتمثل في "المدن التوائم" على طول الحدود. فنجد على سبيل المثال أن إلباسو بتكساس تواجه سيوداد خواريس في تشيهواهوا، وتقابل سان دييغو في كاليفورنيا مدينة تيخوانا في باخا كاليفورنيا. والملاحظة المثيرة للاهتمام هي أن المدينة الأمريكية الواقعة على الحدود تكون دائما هي الأغنى بينما تكون نظيرتها المكسيكية أكبر حجما وأكثر سكانا. وهذه "المدن التوائم" تعيش إحداها على الأخرى بكل ما في هذه العبارة من معنى، وكان من الحتمي إنشاء آليات اتصال مكثف على الحدود لمكافحة الجريمة، والعنف، وتهريب المخدرات، وعبور المهاجرين غير القانونيين على طول الحدود. وأوضح وزير الخارجية أيضا أنه من المسلم به أن العبور غير المشروع للأطفال يمثل مشكلة للسلطات على جانبي الحدود. إلا أن التعاون لا سيما فيما يتصل بالاتجار بالأطفال وبيعهم لأغراض بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال لم يتطور حتى الآن تطورا كافيا.

٩٦- وتتسم سيوداد خواريس، وهي خامس أكبر مدن المكسيك، بكونها منطقة متقدمة صناعيا. ويبلغ معدل نموها السكاني ضعف معدل النمو السكاني على الصعيد الوطني؛ ويفد عليها مهاجرون كثيرون من كل أنحاء المكسيك طلبا للعمل أو بحثا عن فرص العبور إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكما ذُكر من قبل، فإن الأسر المهاجرة تتعرض لخطر التفكك الأسري، والعنف، واستعمال المخدرات وغير ذلك من أشكال انعدام الأمن الناجمة عن تغيير البيئة والاقتلاع من الديار. وكثيرا ما يكون الأطفال الذين يعيشون في أسر يعمل فيها الوالدان بدون إشراف ومهملين، ويصبح من السهل دخولهم في حياة الشوارع بما فيها من عصابات وجرائم بسيطة وتشرد وإساءة استعمال للمخدرات. وفي مدينة سيوداد خواريس وحدها يوجد أكثر من ٤٠٠ عصابة من عصابات الشوارع التي تنشب بينها معارك على مناطق النفوذ وأعمال عنف يزج فيها العديد من أطفال الشوارع بل ويستخدم هؤلاء الأطفال بغرض الاتجار بالأسلحة والمخدرات. وبالتالي، تواجه هذه المدينة عددا كبيرا من جرائم الأحداث المرتبطة أساسا بتعاطي المشروبات الكحولية وإساءة استعمال المخدرات فضلا عن الاعتداء على الآخرين. ويوجد أيضا أطفال يمارسون البغاء ويعملون أساسا في البارات والمطاعم والملاهي الليلية. وهنا أيضا لا تتوفر أي أرقام عن أعدادهم. ويقدَّر أن هناك ٤ ٠٠٠ طفل تقريبا من أطفال الشوارع في مدينة سيوداد خواريس.

٩٧- ووفقاً لمصادر وزارة السياحة، تتميز مدينة تيخوانا عن مدينة سيوداد خواريس فإن ما يجتذب السائحين إليها يتمثل في انخفاض ثمن المشروبات والأغذية وسهولة الحصول على المشروبات الكحولية والجنس الذي يستهوي فئة ذات سمات معينة من السائحين. ويأتي معظم الزائرين عبر الحدود لقضاء مجرد يوم واحد أو أمسية واحدة في كثير من الأحيان وانفاق كل ما يحملونه من مال والاستمتاع إلى أقصى حد ممكن خلال زيارتهم القصيرة. وتختلف عن ذلك أيضاً سمات فئة السائحين الذين يزورون كانكون مثلاً، حيث يشكل السائحون الذين يسافرون فرادى والمجموعات المكونة من ذكور أو إناث فقط السواد الأعظم من هؤلاء الزوار. أما بالنسبة لمدينة تيخوانا، فبالإضافة إلى التدفق المستمر للسائحين عليها، فإن لديها أيضاً عدداً كبيراً من السكان المهاجرين من مناطق أخرى في داخل البلد، وكذلك أعداد من المهاجرين المرحلين من الولايات المتحدة الأمريكية. ويوجد فيها ٨٠٠٠ طفل تقريباً من أطفال الشوارع. لذلك، ليس مستغرباً أن تواجه تيخوانا تحدّياً خطيراً يتمثل في الوجود واسع الانتشار للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

٩٨- وأما المهاجرون القصّر الذين يعبرون الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك طلباً للمغامرة أو العمل فيواجهون خطر التعرض للاستغلال الجنسي بشكل خاص: فأعمارهم تتراوح بين ٧ و١٧ سنة، ولكن اعمار غالبيتهم تتراوح بين ١٢ و١٤ سنة؛ ومعظم هؤلاء الأطفال يعبرون الحدود بشكل غير مشروع ويقومون بذلك أحياناً بمجرد العدو عن حرس الحدود، ومعظمهم يقوم بذلك بشكل طوعي. وهناك طريقة أخرى يحصل بها الأطفال على المساعدة في عبور الحدود من أناس يمارسون هذه المهمة يطلق عليهم اسم الكوفوتيس covotes أو البوليروس poleros. فهؤلاء يقفون عند الجسور الدولية الواقعة على الجانب المكسيكي من الحدود ويعرضون مساعدة أي شخص على العبور مقابل نحو ٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. ويستخدم البوليروس في معظم الأحيان أساليب غير مشروعة للعبور، مثل العبور عن طريق الأنهار، أو بالسيارات، أو بدفع أجر لجماعة من العابرين بطريق مشروع كي تدخل الزبون في صفوفها. وقد أُبلغت المقررة الخاصة أيضاً أن أطفال الشوارع من بنين وبنات شوهدوا وهم واقفين في الطرف المكسيكي من الحدود على جانبي الطريق المؤدي إلى معابر الحدود يعرضون الخدمات الجنسية والمخدرات لأي شخص يريدها.

٩٩- وأُفيد بأن العديد من أطفال الشوارع المكسيكيين يعبرون الحدود بين تيخوانا وسان دييغو للتجمع في حديقة بالبوا في سان دييغو التي يأتي إليها الأمريكيون من الرجال لشراء الخدمات الجنسية. وعلى وجه الخصوص، فإن قضية صبي مكسيكي عمره ١٤ سنة كان قد تعرض للتعدي الجنسي والاغتصاب من مواطن أمريكي، وكان قد مثل أمام محكمة الأحداث في سان دييغو أدت إلى اكتشاف شبكة من القوادين الذين يستدرجون أطفال الشوارع المتواجدين في هذه الحديقة إلى العمل في البغاء والتصوير الإباحي. وأما التحقيق في قضية صبي مكسيكي آخر من أطفال الشوارع لقبه "إل أوديللو" (السنجاب) كان قد اتهم هو وصبي آخر بقتل أمريكي كان قد دفع لهم أموالاً في مناسبات عديدة لقاء ممارسة الجنس فقد أدى إلى الكشف عن مدى التعدي والاستغلال اللذين يتعرض لهما أطفال الشوارع في حديقة بالبوا. وتفيد التقديرات أن الخدمات الجنسية تدّر دخلاً يتراوح بين ١٠ دولارات أمريكية للصبي "العتيق" في هذه الممارسة و١٠٠ دولار أمريكي للصبي الأصغر سناً والأحدث عهداً فيها.

١٠٠- وفي مدينة تيخوانا أيضاً تلقت المقررة الخاصة تقارير تفيد بوجود حالات قام فيها أشخاص غرباء باختطاف أطفال الأسر المهاجرة أو أطفال الشوارع لأغراض تهريبهم على نحو غير مشروع عبر الحدود من أجل ممارسة البغاء. وفي حالة أخرى اكتشفت دورية الأمين المخصص لحماية المهاجرين (شرطة بيتا،

انظر أيضاً الفقرة ١١٣) وجود عصابة للجريمة المنظمة تتخذ من أحد فنادق مدينة تيخوانا قاعدة لها وتعمل في النقل غير المشروع للأطفال عبر الحدود إلى سان دييغو بمساعدة "بوليرو". وسمعت المقررة الخاصة أيضاً ادعاءات بأن البوليروس معروفون بإدارة بيوت للدعارة في تيخوانا يستدرجون إليها أطفال الشوارع والمهاجرين القصّر الذين ليس لهم أحد يلجأون إليه وذلك بهدف حملهم على تقديم الخدمات الجنسية.

باء - الإطار القانوني

١٠١- ينص قانون العقوبات في ولاية تشيهواهوا في المواد من ١٧٥ إلى ١٧٨ من الفصل السادس (الجرائم المخلة بالأخلاق العامة) على عقوبة السجن لفترة تتراوح بين ٦ اشهر و٧ سنوات لمن يرتكب جريمة إفساد قاصر وغرامة تعادل أجر ما بين ١٠ أيام و٩٠ يوماً. وتقضي المادتان ١٧٩ و١٨٠، اللتان تحظران استغلال القصّر في البغاء، بالسجن من سنتين إلى ٨ سنوات وبغرامة تعادل أجر ما بين ٣٠ و٧٠ يوماً.

١٠٢- ويعاقب مرتكب جريمة إفساد قصّر في ولاية باخا كاليفورنيا، بموجب المواد من ١٦٧ إلى ١٧٠ من الفصل الخامس (الجرائم المخلة بالأخلاق العامة والعادات الحميدة) بالسجن لمدة تتراوح بين ٣٠ يوماً و٢٠ عاماً وبغرامة تتراوح بين دولار واحد و٠٠٠ ٥٠ من دولارات الولايات المتحدة. وتنص المواد من ١٧١ إلى ١٧٣ من نفس الفصل على عقوبة السجن من سنة إلى ١٠ سنوات وغرامة من ٥٠٠ دولار إلى ٠٠٠ ٢٠ من دولارات الولايات المتحدة لمن يرتكب جريمة استغلال الأطفال في البغاء.

جيم - البرامج الحكومية

١٠٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، سجل وكيل الولاية للدفاع عن القصّر في جهاز للتنمية المتكاملة للأسرة في مدينة سيوداد خواريس ١٥٢ شكوى لشتى أنماط التعدي على الأطفال، أو إهمالهم، أو إساءة معاملتهم، كان من بينها ١٧ شكوى تتعلق بحالات الاستغلال الجنسي. وتعتبر غالبية الحالات من قبيل حالات الإهمال الأبوي أو "عدم العناية" من جانب الأمهات ربات الأسر في معظم الأحيان. ومن الملفت للنظر أن المعتدي لم يكن غير معروف للضحية إلاّ في ٧ حالات فقط من بين ١٥٢ حالة، ويبدو أن معظم المتعدين هم من أعضاء الأسرة. وشُدّد على أن الإهمال الأبوي، لا سيما خلال عطلة المدارس، يعتبر من المشاكل المتزايدة والتي يمكن أن تمثل خطراً محتملاً هو زيادة عدد أطفال الشوارع.

١٠٤- وفي المناقشات التي أجريت مع المقررة الخاصة، ذكر المسؤولون المحليون في جهاز التنمية المتكاملة للأسرة أن الجهاز ملتزم بزيادة عدد المآوي في مدينة سيوداد خواريس، لا سيما للمهاجرين القصّر وأطفال الشوارع. وفي وقت زيارة المقررة الخاصة لم تكن هناك سوى دار واحدة للأطفال ("مركز رعاية القصّر في المناطق الحدودية") يديرها جهاز التنمية المتكاملة للأسرة، ومأوى آخر يتولى إدارته مكتب وكيل الولاية للدفاع عن القصّر، وكلاهما يقدم المساعدة إلى أطفال الشوارع والمهاجرين القصّر. ويقدم مركز جهاز التنمية المتكاملة للأسرة أيضاً خدمات التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال، وحلقات عمل للأنشطة الابداعية والمهنية، والمساعدة النفسية، بالإضافة إلى مدرسة للآباء. ويقوم مربون يعملون في الشوارع بإعلام أطفال الشوارع عن المرافق المتاحة لهم كيما يذهبوا طوعاً إلى مركز التنمية المتكاملة للأسرة.

١٠٥- وأُبلغت المقررة الخاصة أيضاً بأنه لا يسمح للأطفال والحوامل بالعودة إلى وطنهم المكسيك إلا بين الساعة ٨/٠٠ والساعة ١٨/٠٠ ضماناً لوجود السلطات المختصة وتوفير خدمات الدعم المناسبة لهم عند عودتهم.

١٠٦- وبدأ المركز المحلي لجهاز التنمية المتكاملة للأسرة في تيخوانا برنامجه لصالح الأطفال الذين يواجهون ظروفاً صعبة بشكل خاص، المعروف باسم برنامج "ميسيد" (MECED) قبل شهرين فقط من زيارة المقررة الخاصة، وبدا أنه قد نجح في إقامة اتصالات بعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في أوساط أطفال الشوارع والمهاجرين القصّر في تيخوانا. وقد أقام الأخصائيون المعنيون بأطفال الشوارع التابعون لبرنامج "ميسيدا" روابط مع الشرطة الوقائية (أو الشرطة المحلية) بغية الاتصال بهم في أي حالات تشمل قاصرين قد تكتشفها الشرطة. وعلى الرغم من هذه النجاحات التي تحققت في الفترة الزمنية القصيرة منذ وضع البرنامج، فإن المقررة الخاصة لديها الانطباع بأن برنامج "ميسيدا" لا يحظى بدعم قوي، سياسياً ومالياً، من المركز المحلي لجهاز التنمية المتكاملة للأسرة على النحو المتوخى، نظراً لوجود أعداد كبيرة من أطفال الشوارع والمهاجرين القصّر في تيخوانا. وتحث المقررة الخاصة جهاز التنمية المتكاملة للأسرة على الصعيد المحلي وعلى مستوى الولاية على ضمان حصول برنامج "ميسيد" في تيخوانا على الموارد البشرية والمالية التي تتناسب مع التحديات الهائلة التي يواجهها أطفال الشوارع في تلك المدينة ومع احتياجاتهم.

١٠٧- وعلمت المقررة الخاصة أيضاً بتوجيه بعض النقد للجهاز الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة مفاده أنه نتيجة للتغييرات التي جرت في الحكومة حدث تبدل بمعدل عال في الأفراد العاملين فيه أثر بدوره على استمرارية وفعالية البرامج التي ينفذها الجهاز.

١٠٨- وما فتئت القنصلية المكسيكية في سان دييغو بكاليفورنيا تبذل الجهود في القضايا المتصلة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال منذ عام ١٩٩٢. ويجري الموظفون القنصليون المكسيكيون مقابلات يومية مع المهاجرين المكسيكيين القصّر الذين أحضروا إلى مبنى إدارة الأحداث في سان دييغو يحصلون فيها على معلومات كثيرة عن استخدام الأطفال في البغاء والتصوير الإباحي بمجرد عبورهم الحدود ووصولهم إلى الأراضي الأمريكية. وفي أعقاب اكتشاف عصابة لبغاء الأطفال في سان دييغو في عام ١٩٩٢ تضم ١٠٠ طفل مكسيكي، أنشئ ائتلاف في عام ١٩٩٣ يجمع بين الوكالات الحكومية كافة بما في ذلك المسؤولون عن إنفاذ القانون العاملين في أوساط الأطفال على جانبي الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية لوضع استراتيجيات لمكافحة هذه المشكلة. ومما يؤسف له أن هذا الائتلاف لم يكن نشطاً جداً بسبب وجود صعوبات مالية. وأدى الاختلاف حول الهدف الأساسي إلى اعاقة فعالية الإئتلاف: فقد كان المسؤولون عن إنفاذ القانون يريدون القضاء على مشكلة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بتشتيت الأطفال في حين أن الجهات الفاعلة الأخرى كانت تريد تأمين إعادة التأهيل للأطفال الضحايا.

١٠٩- وبالإضافة إلى الأطفال العاملين في البغاء في حديقة بالبوا في سان دييغو، كانت السلطات القنصلية على علم بوجود عصابات لبغاء الأطفال منتشرة من منطقة الحدود إلى سكرامنتو وفريسنو في كاليفورنيا. ونتيجة لقدرة هذه العصابات الفائقة على الحركة والمحافظة على السرية في عملياتها، يصعب على السلطات صعوبة كبيرة في الإمساك بهذه العصابات الإجرامية. وتقوم القنصلية المكسيكية ليس فقط بمقابلة المكسيكيين القصّر الذين أُبلغ عنهم إلى سلطات الولايات المتحدة، بل أيضاً بمساعدة هؤلاء الأطفال في العودة الطوعية إلى الوطن. وقد تم الاتفاق في المناقشة التي جرت مع المقررة الخاصة على تمكين جميع

موظفي القنصلية الذين يقابلون الأطفال من الاستفادة من تدريب مسبق على كيفية إجراء مقابلات مع القصّر الذين يعيشون في ظروف صعبة.

دال - نظام القضاء الجنائي

١١٠- من دواعي السرور للمقررة الخاصة أنها لاحظت في أثناء وجودها في مدينة سيوداد خواريس أنه تم في عام ١٩٩٦ نتيجة للدعاية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية إنشاء وكالة متخصصة للجرائم الجنسية والأسرية في إطار مكتب وكيل الولاية. وتقدم هذه الوكالة خدمات شاملة ومتعددة التخصصات ومتشابهة إلى ضحايا الجرائم الجنسية والأسرية على النحو الذي ورد وصفه أعلاه في صدد الزيارات إلى مدينة مكسيكو ومدينة تشالابا. وقد أُبلغت المقررة الخاصة إنه لم ترد تقارير عن أي حالات من الاستغلال الجنسي التجاري في حدّ ذاته، إلاّ أن الوكالة استقبلت منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ ما مجموعه ١٣٥ طفلاً من ضحايا العنف الجنسي من بينهم ٧٠ حالة اغتصاب. ويجري شهرياً الإبلاغ عن ٤٠ جريمة جنس في المتوسط، ٧٠ في المائة منها ترتكب ضد أطفال في سن يقل عن ١٨ سنة. وأشار مسؤولون في الوكالة أيضاً إلى أنهم على علم بتقارير غير رسمية عن بغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال في مدينة سيوداد خواريس، غير أنه لا تتوفر أي بيانات أو احصاءات رسمية.

١١١- وأُبلغت المقررة الخاصة أيضاً بأن الوكالة تنسق أنشطتها مع بعض سلطات الولايات المتحدة، بما فيها المدعي العام للولاية ومعهد أوستن المعني بالاعتداءات الجنسية في تكساس والسلطات القضائية في لاس كروسيس في ولاية نيو مكسيكو ومدينة إلباسو بتكساس، وذلك من أجل تقديم دعم شامل إلى الضحايا من أطفال ومهاجرين قصّر. واستناداً إلى هذا التعاون، سينظَّم محفل دولي معني بالاعتداءات الجنسية والتعدي الجنسي يعقد في شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، بهدف زيادة الوعي بالإجراءات التي ستتبع في المكسيك وفي الولايات المتحدة الأمريكية في حالات الجرائم الجنسية، وكذلك زيادة الإبلاغ عن هذه الحالات.

١١٢- ومن دواعي سرور المقررة الخاصة أيضاً أنها علمت بالتوقيع قبل زيارتها لمدينة تيخوانا بوقت ليس بعيداً على اتفاق بين سلطات الحدود في كل من الولايات المتحدة والمكسيك على ضمان حماية الأطفال والأسر والمعوقين، وزيادة الكفاءة والإجراءات الموحدة في عملية عودتهم إلى الوطن. وكان من المقرر كذلك التوقيع على اتفاق مماثل بين السلطات في كل من تشيهواهوا وتكساس دون تأخير. وليس بوسع المقررة الخاصة إلاّ أن تشجع اعتماد هذه الاتفاقات من قبل جميع السلطات على طول الحدود كلها بين الولايات المتحدة والمكسيك بغية تبسيط إجراءات العودة إلى الوطن، على أن تؤخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية حقوق الأطفال بصفة خاصة.

١١٣- وفي تيخوانا، أنشأت السلطات المحلية في عام ١٩٩٠ دورية أمن متخصصة، أو "شرطة بيتا"، وأسندت إليها مهمة حماية المهاجرين من التعدي والاستغلال في منطقة الحدود. وقبل إنشاء هذه القوة المتخصصة المكونة من ضباط مدربين تدريباً عالياً، كان المهاجرون يتعرضون لحالات لا حصر لها من التعدي والاستغلال، بما في ذلك التعدي البدني والجنسي، والاغتصاب، والتعذيب، والضرب، والرشوة من جانب سلطات الحدود، والبوليروس والعصابات الإجرامية التي تعمل في منطقة الأرض الحرام على الحدود. كما تم الإبلاغ عن حالات تتعلق ببنات كان يطلب منهن دفع أجر عبورهن بتقديم خدمات جنسية. وتتكون شرطة

بيتا من الشرطة الوقائية (أو الشرطة المحلية)، والشرطة القضائية، والمسؤولين الاتحاديين الذين يعملون في نطاق سلطة المعهد القومي للهجرة.

١١٤- وقد شعرت المقررة الخاصة بقلق عندما أُبلغت بأن الشرطة الوقائية في تيخوانا لا ترى أن بغاء الأطفال وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يمثل مشكلة في تيخوانا. وكانت قد أتحيت لها الفرصة لتشاهد بنفسها الوجود واسع الانتشار والظاهر بوضوح للأطفال الذين يمارسون البغاء في شوارع تيخوانا. وقد أقلق المقررة الخاصة بشكل خاص أن تيخوانا التي يسكنها مليونا نسمة فقط يوجد في وسطها أعداد من القصّر العاملين بشكل ظاهر في بيع الخدمات الجنسية مماثلة لأعدادهم في مدينة مكسيكو التي يبلغ عدد سكانها كما ذكر أعلاه نحو ٢٠ مليون نسمة. ورغم قلق المقررة الخاصة أيضاً إزاء عدم تلقي المسؤولين عن إنفاذ القانون أي تدريب في مجال حقوق الأطفال، فقد سرها ما أبداه ممثل الشرطة من استعداد لطلب المساعدة من مسؤولي جهاز التنمية المتكاملة للأسرة وغيرهم من المسؤولين المختصين فيما يتعلق بوضع برنامج في المستقبل لتدريب القائمين بإنفاذ القانون تدريباً يتصل بحقوق الأطفال.

١١٥- فقد انزعجت المقررة الخاصة بشكل خاص في حوارها مع ممثل سلطات الجمارك في تيخوانا الذي أظهر افتقارا كاملاً إلى الحساسية تجاه المشاكل والأخطار المحتملة المتصلة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال عبر الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وعلى الرغم من التقارير المؤكدة عن العملية الناجحة التي قامت بها السلطات الحدودية عند جمارك تيخوانا في عام ١٩٩٥ وضبطت فيها أكبر عصابة للتصوير الإباحي للأطفال عرفت حتى ذلك الوقت وكان يديرها مواطن أمريكي يعمل انطلاقاً من أكابولكو، فإن ممثل الجمارك زعم أنه لا يعلم شيئاً عن احتمال وجود أي أنشطة للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال عبر نقاط الجمارك في تيخوانا. وفيما ذكر إجراء عمليات تفتيش مفاجئة وفورية للشحنات الكبيرة ومجموعات السائحين الكبيرة التي تمر عبر نقاط الجمارك. فإنه لم يستبعد إمكانية قيام أفراد بطرق غير مشروعة بتهريب أشرطة الفيديو أو المجلات أو الصور الفوتوغرافية التي تستخدم للتصوير الإباحي للأطفال. وتوصي المقررة الخاصة بقوة بأن يدرب موظفو الجمارك تدريباً يعرفهم بالاستغلال الجنسي التجاري، ربما أمكن أن يشارك في هذا التدريب خبراء الجمارك من بلدان اخرى وضعت استراتيجيات ناجحة في مكافحة نقل المواد غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك التصوير الإباحي للأطفال.

هاء - المنظمات غير الحكومية

١١٦- كما ذكر آنفاً، اشتركت المنظمة غير الحكومية ألترناتيفا كايخيرا، بدعم من مكتب وكيل الدفاع، في مساعدة أطفال الشوارع الذين يعبرون الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك بشكل غير مشروع ويصبحون ضحايا للاستغلال الجنسي، إلى أن أوقفت الإدارة الحالية هذا المشروع. وكانت هذه المنظمة تتلقى في الماضي دعماً مالياً لتغطية تكاليف سفر مسؤوليها عبر الحدود، الذي كان لازماً للتعرف على الأطفال والاتصال بهم وإعادتهم إلى المكسيك. ونظراً لأهمية هذا الدعم وللمدى المثير للقلق الذي وصلته هذه المشكلة، لا سيما عند الحدود بين تيخوانا وسان دييغو، فإن المقررة الخاصة تحث حكومة المكسيك على إعادة هذه المبادرة إلى وضعها السابق.

١١٧- وفي سيوداد خواريس ينسق المعهد القومي للهجرة برنامجاً لحماية المهاجرين القصّر منذ عام ١٩٩٦، تتعاون فيه المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بغية استقبال الأطفال المهاجرين الذين

يعودون بمفردهم من الولايات المتحدة إلى المكسيك، وغالبيتهم من أطفال الشوارع الذين لم تكن مدينة سيوداد خواريس منشأهم الأصلي. وأما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ سنة والذين ليس لهم أسر في تلك المدينة فيوضعون تحت رعاية منظمات غير حكومية تساعدهم على سفر العودة إلى موطنهم الأصلي. والأطفال الذين يقلّ سنّهم عن ١٢ سنة فيتولى رعايتهم مركز التنمية المتكاملة للأسرة. ولدى وصول المهاجرين الشباب العائدين من أبناء سيوداد خواريس إلى المكسيك فإنهم تقدم إليهم المساعدة من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقومون بالتوسط لدى أسرهم لإعادتهم إلى بيوتهم، أو يتولى معالجة مشكلتهم بشكل مباشر مسؤولو الهجرة أو مسؤولو الأمن العام. ويقوم المعهد المعني بالسكان الأصليين، في إطار برنامج المهاجرين القصّر، بمساعدة أطفال السكان الأصليين المعادين إلى وطنهم مستخدماً لغتهم الخاصة، ثم يحدد المجتمع الإثني الذي جاؤوا منه بغية الإعداد لإعادتهم إلى بيوتهم.

١١٨- وترى المقررة الخاصة أن هذه الجهود المنسقة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية هي وسيلة هامة لحماية حقوق الأطفال. إلاّ أنها توصي كذلك بأن يقوم مكتب وكيل الدفاع عن القصّر، لدى دراسته سبب الهجرة، بالتحقيق أيضاً في ما إذا كان الأطفال العائدون ضحايا للاستغلال الجنسي التجاري قبل عبورهم للحدود أو خلاله، وذلك لتقرير ما إذا كانت هناك مشاكل أخرى تتصل بهؤلاء المهاجرين القصّر وتتطلب اهتماماً معيناً.

١١٩- ومما أقلق المقررة الخاصة أيضاً أن دار المهاجرين القصّر التابعة لجمعية الشبان المسيحية في مدينة سيوداد خواريس تواجه خطر إنهاء دعمها للأطفال المهاجرين بسبب نقص مواردها المالية. ونظراً لعدم وجود أي دور أخرى خاصة بالمهاجرين القصر في مدينة سيُوداد خواريس، وبما أن دور الأطفال التابعة لمركز جهاز التنمية المتكاملة للأسرة ولمكتب وكيل الدفاع عن القصر تأوي أطفالا يحتاجون إلى أشكال مختلفة شتى من المساعدة، فإن المقررة الخاصة تأمل في توفير الموارد اللازمة لتأمين مكان يقيم فيه المهاجرون القصّر العائدون عند عودتهم.

١٢٠- ودار الأمّ أسونتا في تيخوانا، هي ملجأ للنساء المهاجرات ولأطفالهم، يوفر لهم الغذاء والملبس والمساعدة النفسية. وفي المناقشات التي جرت مع قطاعات شتى، ذُكرت مشكلة تواجه المهاجرات اللاتي يصلن إلى تلك المدينة وهي أن المصانع المحلية "المكويلادوراس" التي ينتهي مآل معظم هؤلاء النساء إلى العمل فيها لا توجد فيها مرافق لرعاية أطفالهن أثناء النهار. ومن الحتمي أن يؤدي هذا إلى ترك العديد من الأطفال المهاجرين وشأنهم في الشوارع. لذلك، تشرك دار الأم أسونتا هؤلاء الأطفال المهاجرين في برنامج للتنشئة الاجتماعية والتعليم غير الرسمي بهدف بناء الاعتزاز بالذات لديهم وتعليمهم طرق التعبير عن مشاعرهم وتقبل واقع ظروفهم الجديدة.

١٢١- وتقوم دار جمعية الشبان المسيحية في تيخوانا برعاية الشباب المهاجرين القصّر سواء أكانوا من المهاجرين من الداخل ومن الذين أعيدوا إلى الوطن، وقد وفرت الرعاية لأكثر من ٥٠٠ ٨ قاصر خلال السنوات الثماني الأخيرة. ويميّز ممثلو هذه الجمعية بين ثلاثة أنواع من المهاجرين القصر هي: "المهاجرون العابرون" الذين يقضون ما بين ٣ و٤ أيام فقط في دار الجمعية وهم في طريقهم من أو إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ و"الرحل" وهم أطفال تتراوح أعمار معظمهم بين ١٥ و١٧ سنة وقد تركوا ديارهم ولا يريدون العودة إليها؛ وأطفال الشوارع الذين يقضون فترة قصيرة جداً في تلك الدار ثم يعود معظمهم إلى الحياة في الشوارع.

١٢٢- وأما دار الأطفال التابعة لجمعية مجتمعات المناطق الحدودية التيخوانية (تيبوبين)، وهي منظمة غير حكومية تعمل مع أطفال الشوارع منذ ١٢ عاماً، فقد حددت أربع مجموعات مختلفة من أطفال الشوارع الذين يحتاجون إلى عناية متخصصة: الأطفال الذين يشتغلون في الجنس من أجل معيشتهم، وبائعات الزهور، والحوان، والأطفال الذين يعبرون الحدود. وتطبّق دار تيبوبين منهجية قائمة على المشاركة في العمل في أوساط أطفال الشوارع وذلك بتمكينهم من شؤون حياتهم من خلال التنمية المجتمعية. وبفضل مشاركة أكثر من ٢٥ متطوعاً من الجامعة، تصل تيبوبين إلى الأطفال في موئلهم، وهذا ينشئ علاقة قائمة على الثقة ("عملية الصداقة"). وتستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً لأن أطفال الشوارع يتخذون عادة موقفاً دفاعياً عدائياً في أول الأمر. وقد تبين لأخصائيي تيبوبين المعنيين بأطفال الشوارع من تجربتهم أن مسرح الأطفال الشعبي هو من أفضل الأساليب التي يعوّل عليها في تقريب أطفال الشوارع منهم؛ وذلك بإشراك هؤلاء الأطفال مثلاً في وضع نص لمسرحية ما، والرسم على وجوههم، والتمثيل إلى أن تعرض هذه المسرحية الشعبية في الشوارع. وتعكف تيبوبين حالياً على بناء دار تضم ٣٠ طفلاً سيجري فيها تطبيق هذا "العلاج بالفنون" الذي يشمل الرسم والتمثيل والموسيقى من أجل إعادة تأهيل أطفال الشوارع وإعادة إدماجهم في المجتمع. ومن المتوخى أيضاً أن تستكمل هذه الخدمات الإبداعية بخدمات أخصائي اجتماعي، وعالم نفساني، وطبيب وذلك لتقديم خدمات شاملة إلى هؤلاء الأطفال. وقد أعجبت المقررة الخاصة بهذه الأساليب البديلة والمبتكرة في التعامل مع أطفال الشوارع، وهي تأمل في أن تتلقى دار الأطفال هذه الدعم اللازم لتجهيزها للعمل بأسرع ما يمكن.

١٢٣- وثمة برنامج آخر يعاني من نقص الموارد وهو مشروع دار أطفال الشوارع "سـيوداد دي لوس نبينوس"، الذي يديره مركز رعاية الأطفال التيخوانيين. وتقوم هذه الدار حالياً بتقديم إعانة شاملة للأطفال الذين تعرّضوا للتعدي والهجر من الفئة العمرية يوم واحد إلى ٥ أعوام، تشمل خدمات الرعاية الصحية، والوساطة لدى الأسرة والعلاج النفسي. وتأسف المقررة الخاصة أشد الأسف لأن مشروع أطفال الشوارع هذا الذي يستهدف تناول مشاكل إزالة مواد الإدمان من الجسم، وإعادة التأهيل، وقضايا السلوك الجنسي، قد اضطر إلى وقف أنشطته بسبب الافتقار إلى الخبرة الفنية في هذه المجالات والنقص في التمويل. وتأمل المقررة الخاصة في أن يكون بالإمكان مدّ الدعم إلى هذه المشاريع الهامة في منع تعرض أطفال الشوارع للمزيد من الإيذاء من خلال الاستغلال الجنسي التجاري.

١٢٤- وأتيحت للمقررة الخاصة كذلك الفرصة لزيارة دار للأطفال الذين كانوا في السابق من أطفال الشوارع القصّر الذين يجري إعادة تأهيلهم بعد أن كانوا يتناولون المخدّرات (دار ميراك). وقد التقت المقررة الخاصة بأطفال يبلغ عددهم ١٥٠ طفلاً في هذه الدار، وأجرت حواراً معهم، وتأثرت تأثراً بالغاً بما سمعته عن التجارب التي كانوا مضطرين للمرور فيها. وتكلم بعض هؤلاء الأطفال عن تجاربهم الخاصة في الشوارع التي تعرّضوا فيها للتعدي الجنسي. ويقضي الأطفال الذين يُجلبون إلى دار ميراك شهراً في برنامج لإزالة مواد الإدمان من الجسم يُحجزون خلاله في حدود الدار، وتتاح لهم بعد انتهاء هذا الشهر حرية الخروج والعودة. وقد تم التأكيد في نفس الوقت على أن الاستقرار الدائم لا يتحقق في معظم الحالات إلاّ بعد انقضاء عامين من العلاج. وتبيّن أن ما يزيد عن ٥٠ في المائة من الأطفال الموجودين في دار ميراك، بنين وبنات على حد سواء، كانوا قد تعرّضوا للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية في إحدى مراحل حياتهم في الشوارع. ونتيجة لذلك، يرتفع معدّل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ارتفاعاً كبيراً في أوساط هؤلاء الأطفال.

١٢٥- وأُبلغت المقررة الخاصة أن جميع الموظفين العاملين في دار ميراك هم من مدمني المخدرات السابقين، ومن ثم فإنهم يعتبرون أقدر من غيرهم على تفهم بشواغل هؤلاء الأطفال، وعلى الرغم من أن المقررة الخاصة استطاعت أن ترى بعض مزايا هذا النهج، فإنها تود أن تشدّد أيضاً على ضرورة التأكد من أن جميع القائمين على رعاية الأطفال، سواء كانوا في مؤسسات حكومية أو غير حكومية، مؤهلون، ومتفانون، ومختارون بعناية لمناصب المسؤولية التي يتولونها.

١٢٦- وتسعى دار ميراك بنشاط للحصول على المزيد من الموارد لبناء مرافقها المدرسية بالإضافة إلى مركز للتكيف الاجتماعي لأطفال الشوارع. ويرى مسؤولوها أن نظم التعليم الرسمي لن يكون بوسعها أن تلبّي احتياجات أطفال الشوارع لإعادة التأهيل من آثار المخدرات. وقد تأثرت المقررة الخاصة بشكل خاص عندما جاءها الردّ على سؤالها عما يودّ الأطفال أن يطلبوه من حكومة المكسيك كأولوية أولى، إذ كان الردّ بالإجماع هو "التعليم". لذلك تحث المقررة الخاصة بقوة حكومة المكسيك على أن تقوم من خلال جهاز التنمية المتكاملة للأسرة على صعيدي الاتحاد والولايات بضمان تمكين جميع الأطفال من الذهاب إلى المدارس. وتقدم هذه التوصية وفقاً للالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل.

خامسا - تحليل مقارن

١٢٧- الغرض من هذا الفصل هو تقديم تحليل عام لحالة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في المكسيك استناداً إلى الدراسات أعلاه. وتودّ المقررة الخاصة أن تؤكد أنه من الصعب تماماً الحصول خلال أسبوعين على صورة شاملة ودقيقة لبلد يتسم بما تتسم به المكسيك من اتساع وتنوّع. ومع ذلك فإن البرنامج المكثّف الذي أعدّ لهذه الزيارة أتاح لها في نفس الوقت فهم الحالة في المكسيك فهماً يمكّنها من وضع توصيات للعمل الذي ينبغي أن تقوم به الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء.

ألف - حالة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال

١٢٨- تتماثل بشكل عام الأسباب الأساسية التي تدفع الأطفال إلى الاستغلال الجنسي التجاري في المناطق الحضرية والسياحية والحدودية. ويشكل الفقر والزيادة المستخدمة للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتفكّك الأسرة والقيم الاجتماعية والأخلاقية عوامل تؤثر على بنى الأسرة وبالتالي تضعف الحماية التي تمنح للأطفال داخل أسرهم. ومع ذلك، فإن الفقر في الأماكن التي تمت زيارتها لا يبدو أنه من النوع الذي لا تتوفر فيه أسباب البقاء على قيد الحياة نظراً لأنه لا يبدو هناك أي نقص في فرص العمل. فالعمل متاح بسهولة، لا سيما في مدينة سـيوداد خواريس لوجود عدد من المصانع في المنطقة. وينطبق هذا الوصف على منطقة كانكون السياحية ومنطقة ميناء فيراكروس وعلى تيخوانا. ويبدو أن العنف داخل الأسرة هو المشكلة الأكثر خطورة نظراً لأنه متفش تماماً في مختلف قطاعات المجتمع مما يؤدي إلى زيادة عدد حالات الهروب وعدد أطفال الشوارع.

١٢٩- ويعتبر البغاء أكثر أشكال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال شيوعاً وأكثرها ظهوراً في المكسيك، وهو يشمل العمل كراقصات أحوان وراقصات تعري. وذُكر كذلك أن استخدام الأطفال في التصوير الإباحي هو من الأشكال السائدة أيضاً، إلاّ أن التثبت من الحقائق والبيانات أمر أصعب من غيره في هذا الصدد

بسبب طابع السرية الذي يحيط بهذا النوع من الاستغلال. وربما كان الأطفال في الولايات الواقعة عند مناطق الحدود أكثر تعرضاً للوقوع ضحايا لهذا الغرض، إذ يقال إن إنتاج التصوير الإباحي للأطفال كثيراً ما يحدث في هذه المناطق لسهولة التنقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

١٣٠- ومن اللافت للنظر جداً وجود بعض التفاوتات في حالة الأطفال في المدينتين الحدوديتين اللتين زارتهما المقررة الخاصة. فالحالة في مدينة تيخوانا تبدو أكثر خطورة وتهديداً للأطفال من الحالة في مدينة سـيوداد خواريس. والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في تيخوانا ليس ظاهراً جداً فحسب، بل إنه موجود على نطاق أكبر كثيراً بالنسبة لعدد السكان. ويبدو أن إدمان المخدرات يعدّ من الأسباب الرئيسية التي توقع الأطفال في شباك تجارة الجنس. ويشكل انتشار المخدرات وسهولة الحصول عليها في هذه المدينة مشاكل خطيرة ليس فقط للأشخاص البالغين بل أيضاً للأطفال.

١٣١- وأساليب التجنيد لا تتباين تبايناً كبيراً بين ولاية وأخرى. ومما يثير القلق وجود شبكات منظمة تنظيماً غير دقيق واستخدام أساليب "موحّدة" لتجنيد الأطفال، غير أن ذلك لا ينطبق على أطفال الشوارع. ويجري إغواء الأطفال بطريقة منهجية ومظاهر كاذبة للانتقال من مناطقهم الريفية وبيئتهم البيتية إلى المدن حيث يُتركون تحت رحمة السماسرة. ويساور المقررة الخاصة القلق أيضاً إزاء التقارير المتعلقة بمشاركة سلطات إنفاذ القانون في المساعدة على تهيئة مناخ يُساعد على الإفلات من العقاب، ممّا يشجع الشبكات الأكثر تنظيماً على العمل.

باء - الأحكام القانونية

١٣٢- في ظل نظام حكم اتحادي كنظام المكسيك، يكون لكل ولاية تشريعاتها الخاصة فيما يتصل بحماية حقوق الأطفال. وعلى الرغم من أن المكسيك دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل، إلا أنه من المؤسف وجود اختلاف كبير بين قوانين مختلف الولايات، بل أيضاً كون القوانين، في حالات كثيرة، لا تتفق والمعايير الدولية ذات الصلة. ومن الضروري أن تقوم جميع الولايات ببدء أو مواصلة المراجعة التشريعية بغية مواءمة جميع أحكامها مع اتفاقية حقوق الطفل. وقد تكون الكتيّبات القانونية المقارنة التي أعدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مفيدة كأساس لهذه المراجعة.

جيم - العمل الحكومي

١٣٣- لاحظت المقررة الخاصة بشكل عام أن حكومة المكسيك تدرك تماماً الحاجة العاجلة إلى العمل فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. غير أنه رغم وجود الإرادة السياسية المحسوسة تماماً لمعالجة هذه المشكلة، يبدو أنه لا توجد حتى الآن أية استراتيجيات منهجية ومحددة على نطاق البلد. وتعتمد آليات الاستجابة إلى حد كبير على ما يبديه أصحاب المناصب ذات المسؤولية من اهتمام وتفان. وتفتقر الاستراتيجيات القائمة في معظم الأماكن إلى التنسيق والكفاءة.

١٣٤- ومن الأمثلة الدالة على ذلك الدور الذي يضطلع به جهاز التنمية المتكاملة للأسرة على صعيد الولايات. فلقد أعجبت المقررة الخاصة بما يقوم به مسؤولو ذلك الجهاز في ولاية كوينتانارو، الذين من الواضح أنهم يعملون يومياً في أوساط الأطفال في الشوارع، ولديهم معرفة شاملة جداً بمدى المشاكل التي يواجهونها

في ولايتهم، بما في ذلك عدد الأطفال الموجودين في الشوارع، والأخطار التي تواجههم، والأماكن التي يتردّدون عليها. أما في مدينة مكسيكو فلم يكن هذا التفاني ملحوظاً، حيث كان الانطباع الذي خرجت به المقررة الخاصة هو أن مسؤولي الجهاز في هذه المدينة بعيدون تمام البعد عن الأطفال وعن شواغلهم، كما أن عملهم قاصر أساساً على المسائل المتعلقة بالسياسة العامة. ولئن كان من غير الممكن إنكار القول إن البرامج والاستراتيجيات قد تختلف من ولاية إلى أخرى، فإن المقررة الخاصة ترى أنه ينبغي الإبقاء على اتصال وثيق في جميع الأوقات مع أهم الزبائن، أي مع الأطفال. ومع ذلك كانت المقررة الخاصة مسرورة بشكل عام لما أبداه مسؤولو جهاز التنمية المتكاملة للأسرة من انفتاح وتقييم ذاتي صريح في استجابتهم لزيارتها.

١٣٥- غير أن المقررة الخاصة شعرت بخيبة أمل إزاء الموقف الدفاعي والمنغلق الذي اتخذه معظم المسؤولين عن السياحة والهجرة والجمارك. الذين يبدو أنهم ما زالوا في مرحلة إنكار وجود هذه المشكلة. وهذا أمر يدعو إلى الأسف خصوصاً في مناطق المنتجعات السياحية ومناطق الحدود. وتأمل المقررة الخاصة في أن تقوم هذه السلطات المعنية بإقامة روابط أوثق مع الجهاز الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة والمنظمات غير الحكومية من أجل فهم المشكلة بغية الاعتراف بوجودها وتخطيط الاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها.

١٣٦- وتدرك المقررة الخاصة تمام الإدراك أن وضع أو تنفيذ استراتيجيات فعالة على نطاق البلد كله ليس بالمهمة السهلة، وذلك نظراً إلى وجود الثغرات والتباينات القانونية، والاختلافات الإقليمية، والهيكل اللامركزي للحكومة في المكسيك، والمجتمعات الكبيرة للسكان الأصليين.

دال - دور جهاز القضاء الجنائي

١٣٧- تقدر المقررة الخاصة اعتراف مكتب الدفاع الحكومي عن القصر بالحاجة إلى استجابة كلية لاحتياجات الأطفال الذين يعانون من حالات الشدة، وذلك في إطار إدارته المعنية بالقصّر ووكالاتها المتخصصة، ففي ذلك محاولة لتجاوز القدرة التقليدية لإنفاذ القانون.

١٣٨- إلا أنه يتعيّن إيلاء اهتمام جاد لتوعية سلطات إنفاذ القانون. والادعاء بتورط بعض القائمين بإنفاذ القانون في تعديات على الأطفال إما شخصيا أو بالتواطؤ مع آخرين فهو أمر يستوجب اتخاذ تدابير عاجلة. ومن الأمور الحاسمة جدا في هذا الصدد إدخال الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال في الأولويات الرئيسية لدى الشرطة سواء في تدابير الوقاية أو في تدابير التدخل. وعدم الإبلاغ تحديداً عن الحالات المتعلقة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال قد يعزى إلى الافتقار إلى الوعي بها لدى الشرطة والجمهور بشكل عام.

هاء - دور المنظمات غير الحكومية

١٣٩- أجرت المقررة الخاصة حوارات مستفيضة مع منظمات غير حكومية شتى تعمل في المجالات المتعلقة بهموم الأطفال في جميع الأماكن التي زارتها. وقد لاحظت أن هناك إدراكا يكاد أن يكون إجماعيا بوجود حاجة إلى زيادة الموارد إلى أقصى حد ممكن من خلال تحسين التنسيق وإقامة الشبكات ليس فقط بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بل أيضا فيما بين المنظمات غير الحكومية ذاتها.

والتنسيق الموجود يكون في أحيان كثيرة تنسيقاً مشتتاً ومؤقتاً. ويترك هذا بالضرورة الكثير من الثغرات التي تترك دون معالجة.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - حكومة المكسيك

١٤٠- إن ظروف المكسيك ككل من حيث نطاقها وتنوعها تجعل وضع تدابير شاملة لحماية الأطفال أمراً صعباً. ومن الحتمي أن تتوفر إرادة سياسية قوية من أجل إحراز تقدم في هذا الصدد. وفيما يلي التوصيات التي تأمل المقررة الخاصة في أن توليها الحكومة نظرة جادة من أجل الحؤول دون مشكلة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في المكسيك والتغلب عليها:

١- لا ينبغي للافتقار إلى الاحصاءات والبيانات المتعلقة بحجم الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال أن يكون مبرراً لعدم تنفيذ التدابير الوقائية والعلاجية، نظرا لأنه من الواضح تماما أن هذه المشكلة موجودة في الأماكن التي زارتها المقررة الخاصة.

٢- ينبغي استنفاد كل الوسائل لضمان جعل نظام القضاء الجنائي ميسّراً للأطفال، خصوصا على صعيد إنفاذ القانون. ولبلوغ هذه الغاية، من الضروري تنفيذ ما يلي بأسرع وقت ممكن:

(أ) اتخاذ تدابير في مجال السياسة العامة لجعل الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال من الهموم الرئيسية لسلطات إنفاذ القانون؛

(ب) وضع برامج للدعوة والتوعية موجهة إلى تعزيز آليات الإبلاغ عن حالات التعدي على الأطفال؛

(ج) تدريب جميع العناصر الأساسية في جهاز القضاء الجنائي من نقطة دخول الطفل الضحية إلى نقطة خروجه من هذا الجهاز كي لا يصبح هذا الطفل ضحية مرة أخرى؛

(د) تنفيذ آليات للاستجابة متعددة القطاعات كلما كان ذلك مجديا للطفل الذي يلتمس المساعدة؛

(هـ) محاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم التعدي على الأطفال، بمن فيهم موظفو إنفاذ القانون وغيرهم من المسؤولين الحكوميين ونشر وقائع ذلك على نطاق واسع؛

(و) جعل تعافي الطفل الضحية وإعادة إدماجه في المجتمع عملا مؤسسياً ومنتظماً.

٣- استعراض ما يؤثر على الأطفال من تشريعات على صعيدي الاتحاد والولايات بهدف مواءمتها مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل، خصوصا فيما يتعلق بتعريف الطفل بأنه شخص يقل عمره عن ١٨ سنة.

٤- استعراض التشريعات المطبّقة في الاتحاد وفي الولايات والمتعلقة بالتعدي على الأطفال بغية تجريم هذا التعدي، وتحديد عناصره وعقوباته.

٥- القيام بالرصد والإشراف المستمرين للأماكن التي يكون الأطفال معرضين للخطر فيها وتنفيذ برامج لانقاذهم وحمايتهم.

٦- تعزيز دور الجهاز الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة في حماية الأطفال من خلال برامج مؤسسية وموحدة لمعالجة واستئصال الأسباب الرئيسية لوجود الظاهرة، لا سيما العنف داخل الأسرة والتعدي الجنسي.

٧- إيلاء اهتمام عاجل ومن باب الأولوية لمسألة إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية في أوساط الأطفال.

٨- إنفاذ و/أو تطبيق نظام التعليم الإلزامي للأطفال سواء كان رسمياً أو غير رسمي.

٩- إقامة تعاون وتنسيق وثيقين مع الوكالات غير الحكومية المعنية بحماية الأطفال.

١٠- إشراك القطاع الخاص في حماية الأطفال الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع.

١٤١- بالنسبة للولايات الواقعة في مناطق الحدود توصي المقررة الخاصة بما يلي:

١- بدء و/أو تعزيز جهود التعاون بين المسؤولين المعنيين على جانبي الحدود من أجل حماية الأطفال.

٢- توعية وتدريب أفراد شرطة الحدود، والجمارك، والهجرة لتعريفهم بدرجة تعرض الأطفال للأذى وبأساليب التحقيق والتحري من عملية القبض على الأطفال أو إعادتهم إلى الوطن.

٣- تدريب الموظفين القنصليين المكسيكيين في الولايات المتحدة الأمريكية على كيفية معاملة المهاجرين القصّر وإجراء المقابلات معهم.

٤- الإشراف المستمر على مناطق الحدود لمنع المستغلين من الوصول بسهولة إلى الأطفال بغرض تعريضهم للتعدي محليا أو عبر الحدود.

باء - المنظمات غير الحكومية

١٤٢- تعتبر المنظمات غير الحكومية عادة الشريك الذي لا غنى عنه والذي بدونه تجد الحكومات أنه من الصعب جدا، إن لم يكن من المتعذر تماما، أن تنفذ الإصلاحات والبرامج الخاصة بحماية الأطفال. ومن المبادرات التي تستطيع المنظمات غير الحكومية اتخاذها من أجل تخفيف محنة الأطفال الذين يواجهون ظروفا صعبة بشكل عام المبادرات التالية:

١- القيام ببرامج عامة للتوعية بما يلي:

(أ) وجود مشكلة محددة هي الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في البلد؛

(ب) الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى تعرُّض الأطفال للخطر في هذا الصدد في سياق المكان؛

(ج) طريقة العمل المتّبعة في تجنيد الأطفال؛

(د) حقوق الأطفال بموجب الصكوك الدولية، خصوصا بموجب اتفاقية حقوق الطفل؛

(هـ) آثار الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على شخصيتهم كلها؛

(و) مسؤوليات الأبوين وأعضاء المجتمع الآخرين في توخي الحذر لحماية الأطفال.

٢- المشاركة بنشاط في مراقبة الأماكن التي يتعرّض الأطفال للخطر فيها أكثر مما في غيرها، واتخاذ التدابير للإبلاغ عنها، وتخليص الأطفال من الوضع الاستغلالي.

٣- توخي الحذر في رصد آليات الاستجابة من جانب الحكومة، ولا سيما من جانب سلطات إنفاذ القانون بغية تفادي جعل الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة ضحايا من جديد.

٤- تشجيع وتيسير إمكانية إقامة الشبكات والتعاون فيما بينها أولا من خلال حصر مختلف المنظمات التي تقدم خدمات للأطفال ثم بتخصيص مجالات محددة لذاتها تكون مسؤولة عنها.

٥- توخي الحذر في حماية الأطفال الموجودين تحت رعايتها حتى لا يظلوا ضحايا ولا يتعرضوا للمزيد من الصدمات النفسية. ولبلوغ هذه الغاية ينبغي إيلاء اهتمام دقيق إلى ما يلي:

(أ) التدقيق في فحص طلبات المتقدمين لشغل وظائف في المنظمات خصوصا للذين يتعاملون مباشرة مع الأطفال؛

(ب) الإشراف على تصريف الأنشطة اليومية؛

(ج) الكشف عما يدل على حالات الشدة من علامات فيما بين الأطفال الموجودين تحت رعايتها والذين قد يكونوا متخوّفين جدا من الأبلاغ عن التعدي الذي تعرضوا له؛

(د) التثبّت من سلامة البرامج والمبادرات بواسطة أخصائيين مؤهلين لرعاية الأطفال مثل أطباء الأمراض النفسية وعلماء النفس للتأكد من أن هذه البرامج أو المبادرات لا تسبب المزيد من الضرر للطفل.

٦- أن تكون سبّاقة وابتكارية في استنباط سبل ووسائل تشجيع الأطفال على طلب المساعدة طوعا والإبلاغ عن حالات التعدي عليهم.

٧- إيلاء اهتمام خاص للحدّ من إساءة استعمال المخدرات أو المؤثرات العقلية فيما بين الأطفال، لا سيما في المناطق الحضرية والحدودية باعتباره مسألة ذات أولوية هامة.

٨- التعاون بنشاط مع الحكومة في البحث عن بدائل قادرة على البقاء للتعليم الرسمي من أجل الأطفال العاملين.

٩- دعوة وتوعية قطاع الأعمال على نحو نشط لتدريب الأطفال على البحث عن مصادر بديلة للدخل بدلا من ممارسة الجنس التجاري.

١٠- توفير "خطوط للمساعدة" أو "خطوط ساخنة" يستطيع الأطفال الذين بحاجة إلى مساعدة الوصول إليها بيسر.

المرفق

قائمة مختارة بأسماء الأشخاص/المنظمات الذين التقت بهم المقررة الخاصة أثناء بعثتها

مكسيكو سيتي، المقاطعة الاتحادية

سعادة الأستاذ خوسيه أنخيل غوريا	وزير الخارجية
الأستاذ لورينسو توماس توريس	المدعي الحكومي للمقاطعة الاتحادية
الأستاذ ماريو لويس فوينتيس	مدير عام جهاز التنمية المتكاملة للأسرة بالمقاطعة الاتحادية
الدكتورة إيلفا كارديناس ميراندا	نائب المدير العام للمساعدة والتنسيق بجهاز التنمية المتكاملة للأسرة بالمقاطعة الاتحادية
الأستاذ أليخاندرو كورنيخو راموس	منسق المساعدة والتنسيق بجهاز التنمية المتكاملة للأسرة بالمقاطعة الاتحادية
الدكتورة ميريي روكاتي	رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الدكتور لويس دي لا باريدا	رئيس لجنة حقوق الإنسان للمقاطعة الاتحادية
الأستاذة تيريسيتا غوميس دي ليون	أمينة مجلس لجنة حقوق الإنسان للمقاطعة الاتحادية
الاستاذ مونتسيرات ساغارا بارامونت	مدير عام الإدارة العامة لشؤون القصّر والمعوقين بمكتب المدعي الحكومي
الأستاذ أندريه ليناريس كارانسا	مدير عام الإدارة العامة لشؤون الأسرة، مكتب المدعي العام
الأستاذ يواكوين غونساليس كاسانوفا	المدير العام لحقوق الإنسان، مكتب المدعي العام للجمهورية
الأستاذة صوفيا فيلا إلينيس	مديرة دار الأطفال، لجنة حقوق الإنسان للمقاطعة الاتحادية
السناتور غوادالوب غوميس	لجنة المساواة بين الجنسين بمجلس الشيوخ
السناتور فرانكو مونوس	أمين شؤون الأطفال بمجلس الشيوخ
الأستاذة أنخيليكا لونا بارّا	لجنة العناية الخاصة بالفئات المعرّضة للخطر، الجمعية الوطنية للمقاطعة الاتحادية

الأستاذ فرانسيسكو خافيير سيرنا	لجنة الشؤون الصحية والخدمات الاجتماعية، الجمعية الوطنية للمقاطعة الاتحادية
الرائد راؤول أدريان بيريس	الشرطة القضائية، المقاطعة الاتحادية
الأستاذ أوكتافيوس فلوريس تشامورو	موظف بمكتب المدعي العام، الوكالة المتخصصة رقم ٥٧، الشرطة القضائية، للمقاطعة الاتحادية
الأستاذ خوفيتا أوسورينو	المأوى المؤقت للأطفال، مكتب المدعي الحكومي للمقاطعة الاتحادية
الأستاذة فيرونيكا بيرالتا غوتييريس	إدارة شؤون القصّر، مكتب المدعي الحكومي للمقاطعة الاتحادية
الأستاذة دولكي ماريا ساوري ريانتشو	منسقة البرنامج الوطني لصالح المرأة، وزارة الداخلية
الأستاذ أمبارو كانتو	منسق وحدة الخدمات، وزارة السياحة
الأستاذ كارول دي سوان	منسق برنامج المرأة، وزارة السياحة
الدكتور خورخي أليخاندرو سافيدرا لوبيس	المجلس الوطني للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتب ومكافحتها، وزارة الصحة
الأستاذ خوسيه لويس ساوثيدو مونيوس	مدير عام، مؤسسة ألترناتيفا كايخيرا
الأستاذ خوسيه فاييخو	مؤسسة النهضة (دار إكوادور)
الآنسة إيليا خيما غارثيا	مؤسسة النهضة (دار إكوادور)
الدكتور إلينا آساؤ ُلا	برنامج أطفال الشوارع، لجنة الجماعات الأوروبية
الدكتورة نورما نيغريتا أغوايو	منظمة آفاق التنمية الكاملة
الآنسة روزا إيسيلا مدريد روميرو	اللواء المعني بأطفال الشوارع في كايخيرا
الآنسة مارغاريتا غرييسباتش	مؤسسة التعليم من أجل أطفال الشوارع
السيد خوسيه كارلوس كوينتاس - زافالا	ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
السيد روبرت كوهين	الموظف المسؤول عن الاتصالات وحقوق الطفل باليونيسيف
السيدة ثيلما أوكون - سولورسانو	مديرة مركز الأمم المتحدة للإعلام
السيد خوان ميغويل دياس	مسؤول الصحافة بمركز الأمم المتحدة للإعلام

تشالابا وبورتو دي فيراكروس

الأستاذ رودولفو دوارتي ريباس	المدعي الحكومي للولاية
الأستاذ أوغوستو س. سوريتا موراليس	المدعي المعني بالدفاع عن القصّر والأسرة والسكان الأصليين للولاية، مركز التنمية المتكاملة للأسرة بولاية فيراكروس
الأستاذ فرناندو موتا بولفيتا	رئيس قسم الدعم القضائي، مكتب المدعي المعني بالدفاع عن القصّر، مركز التنمية المتكاملة للأسرة بولاية فيراكروس
العالم النفساني دافيد بيرموديس	المنسق المعني بالأطفال الذين يواجهون ظروفا صعبة بشكل خاص، مركز التنمية المتكاملة للأسرة بولاية فيراكروس
الأستاذة كلاريسا غواخاردو رويس	مديرة مركز إعانة الضحايا، مكتب المدعي الحكومي
الأستاذة ليديا إلياس بريتو	رئيسة الوكالة المتخصصة لجرائم الجنس والأسرة، تشالابا
العالم النفساني لوس إيسثر ميخيا	عالم نفساني بالوكالة المتخصصة، تشالابا
الأستاذة أليسيا مونتييل	أخصائية اجتماعية بالوكالة المتخصصة، تشالابا
الدكتورة راكويل لا غونيس	طبيبة بالوكالة المتخصصة، تشالابا
الأستاذة مارغريتا هيريرا أورتيس	رئيسة لجنة حقوق الإنسان لولاية تشالابا
الأستاذ نائيلا ماركويس هرنانديس	رئيس الوكالة المتخصصة لجرائم الجنس والأسرة، فيراكروس
الأستاذ أرتورو مارينيرو	منسق، بمؤسسة ماتراكا
السيد خوان مانويل بيريس	مدير دار الأطفال بمؤسسة ماتراكا
السيد أوسكار إسكوديرو	برنامج نساء وأطفال السكان الأصليين بمؤسسة ماتراكا
السيدة ليبرتاد هرنانديس	مديرة مؤسسة ألترناتيفا كايخيرا
الأستاذة أنّا غامبيا دي تريخو	منسّقة المجلس الاستشاري للطفولة
الدكتور لويس رودريغيس غابارون	منسّق المجلس الاستشاري للطفولة

كانكون

الدكتور خوان خوسيه أورتيس كاردن	مدير عام مركز التنمية المتكاملة للأسرة بكوينتانا رو
العالم الاجتماعي إفرين هرنانديس مارتينيس	مدير عام المركز المحلي للتنمية المتكاملة للأسرة، بنيتو خواريس
السيد خوان غارثيا إسكاميلا	المدعي المعني بالدفاع عن القصّر والأسرة في الولاية، مركز التنمية المتكاملة للأسرة في كوينتانا رو
العالم النفسي مارثا ما كليفرتي باتشيكو	منسّق البرنامج الخاص بالقصّر والمراهقين، مركز التنمية المتكاملة للأسرة في كوينتانا رو
الأستاذة نورما سالاسار ريفيرا	المديرة التنفيذية للمركز المحلي للتنمية المتكاملة للأسرة، بنيتو خواريس
الأستاذ رودولفو غارثيا بلييغو	الأمين العام لمكتب العمدة
الكابتن فيديريكو ماركوس سوليس	مدير إدارة الأمن العام
الأستاذ أورورا مولينا	مدير إدارة السياحة للولاية
السيدة إيفا لوبيس	منسقة، مجلس ولاية كوينتانا رو للمنظمات غير الحكومية
السيدة يولاندا غارميندیا	مجلس ولاية كوينتانا رو للمنظمات غير الحكومية
الأستاذة ليديا كالهو ر.	منظمة "إستاس موخيريس"
الدكتورة باتريسيا سيووآن ب.	منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان للنساء والقصّر
السيدة تيريسا موراليس	منظمة مجموعة قوس قزح
البروفسور إغناثيو دييس هيدالغو	جامعة لا سال

سيوداد خواريس

السيد خيسوس ألفريدو ديلغادو	العمدة بالنيابة
السيدة ألما روسا هرنانديس دي فلوريس	رئيسة المركز المحلي لجهاز التنمية المتكاملة للأسرة، ثيوداد خواريس
الأستاذة فيرونيكا خيمينيس مونتيس	مدير عام المركز المحلي لجهاز التنمية المتكاملة للأسرة، شيهواهوا

الأستاذ رافائيل هرنانديس كارلوس	مدير عام المركز المحلي لجهاز التنمية المتكاملة للأسرة، ثيوداد خواريس
الأستاذ خوسيه إيبارا مورينو	مدير المركز المعني بشؤون القصّر في مناطق الحدود، المركز المحلي لجهاز التنمية المتكاملة للأسرة، ثيوداد خواريس
الأستاذة باتريسيا كابريرا	منسقة الاتصالات الاجتماعية، المركز المحلي للتنمية المتكاملة للأسرة، ثيوداد خواريس
الأستاذة ماريا انطونييتا إيسارسا	مديرة الوكالة المتخصصة المعنية بجرائم الجنس والأسرة، مكتب المدعي الحكومي
الأستاذ إيلبا غوادالوب غوميس كابرال	المدعي المعني بالدفاع عن القصّر للولاية، المركز المحلي لجهاز التنمية المتكاملة للأسرة، ثيوداد خواريس
العالم النفسي غوادالوب أكوستا غارثيا	المساعد القانوني بمكتب المدعي المعني بالدفاع عن القصّر في الولاية، مركز التنمية المتكاملة للأسرة
ممثل	لجنة التنسيق بين المؤسسات المعنية بشؤون القصّر في مناطق الحدود
ممثل	المعهد الوطني للهجرة
الأستاذة ليتيسيا لوبيس مانسانو	مدير باسو ديل نورتي بجمعية الشبان المسيحية
الأستاذ سيرخيو غارثيا	بيت الحرية، بيتيل
السيد أنطونيو فلوريس دياس	بيت الحرية، بيتيل
السيدة خوزفينا فالينسيو	بيت الحرية، بيتيل
السيد أوسوالدو غورزيغنو	مؤسسة تنمية الشباب في المنطقة الشمالية
السيد دافيد ميركادو	بلدة غارثيا
السيدة مارغريتا أوليفاس ب.	رابطة حماية القصّر

تيخوانا

الأستاذ ماركو أ. إسبوندا غاتشيولا	مدير عام المركز المحلي للتنمية المتكاملة للأسرة باخا كاليفورنيا

الأستاذ سيرخيو إي. رينوسو نونيو	مدير المركز المحلي للتنمية المتكاملة للأسرة في تيخوانا
الأستاذة لورا كويسادا رويلا	المدعي المحلي المعني بالقصّر، مركز التنمية المتكاملة للأسرة في تيخوانا
الأستاذة روسا آلتا غارثيا	منسقة برنامج ميسيد، مركز التنمية المتكاملة للأسرة في تيخوانا
الأستاذ أوسكار ر. إسكورياتسا	موظف مسؤول بالأمن العام
السيد رودلفو بونث دياس	مدير إداري بسلطات الجمارك
الأستاذ خيرالدو ديلغادو كروس	الممثل الإقليمي للمعهد الوطني للهجرة
السيد فيكتور أورتيس أغويلار	المعهد الوطني للهجرة
الأمّ خيما ليسوت	دار الأم أسونتا
السيدة ماريا دي روساريو غالفان	دار الأم أسونتا
البروفسور أوسكار إسكالادا	دار المهاجرين القصّر التابعة لجمعية الشبان المسيحيين
السيد مايك لويس	دار المهاجرين القصّر التابعة لجمعية الشبان المسيحيين
الدكتور غويليرمو ألفارادو	دار تيبوبين، جمعية مجتمعات المناطق الحدودية التيخوانية
الأستاذة مارثا بيلتران غودينيو	المديرة التنفيذية لدار أطفال الشوارع، مركز رعاية الأطفال التيخوانيين
السيد خوان كارلوس أريغوين رودريغويس	مدير عام دار أراك - ميراك للقصّر الذي يجري إعادة تأهيلهم

<u>سان دييغو</u>

القنصل أدريانا غونساليس فيليكس	القنصل العام للمكسيك
الأستاذة كاترينا م. تاباكو سانغوينيتي	ضابطة الاتصال المعنية بمشروع القصّر في مناطق الحدود، القنصلية العامة للمكسيك

- - - - -